أدلة الصوت ودلالة التصويت في أبحاث الدكتور مكي درار

د/جلول دواجي عبد القادر

جامعة الشلف

الملخص: تناول اللغويون والدلاليون مسألة الدال والمدلول والعلاقة بينهما، وكانت القضية في بداية طرحها تقتصر على اللفظ والمعنى، ثم أضحت تتعلق بالدال والمدلول، سواء أكان الدال لفظاً أو غير لفظ. واللغة في النهاية هي علاقات تربط دالا بمدلوله، ضمن شبكة تنظيمية؛ لأن الدال لا يستمد قيمته ولا يحمل دلالته في ذاته، بل من طبيعة العلاقات القائمة بينه وبين سائر العلامات الأخرى. وأُعيدَ تناول هذه القضية اللغويّة الدلاليّة لدى المحدثين على يد (فردينان دي سوسير) الذي ذهبَ إلى أنّ العَلاقة بين الدالّ (القيمة الصوتية أو الصورة الأكوستيكية) وأطلق مصطلح الدليل اللساني على وجهي العملية الدلالية (الدال والمدلول)، أما المدلول فهو المحتوى الذهني أو الفكري والمدلول أو الاسم بالمُسمّى اعتباطيّة كيفيّة؛ لأنّ الدالّ لا يَستمِدّ معناه وقيمته الدلالية من بِنيته الصوتيّة. وقد جمع سوسير الدالّ والمَدلول تحت مصطلح واحد سمّاه الدليل اللساني (Linguistigue Leasing)؛ إذ عدّهما وجهين لشيءٍ واحدٍ لا يمكن الفَصل بينهما.

فالعلاقة بين الدال والمدلول يمكن ضبطها إذا تعرفنا على طبيعة كل منهما وخواصهما، فالدال اللغوي لا يمكنه أن يحيلنا على الشيء الذي يعنيه في العالم الخارجي إلا بوساطة المدلول أو المحتوى الذهني، الذي يرجعنا إلى الشيء الذي تشير إليه العلامة اللسانية، فالعلامات اللسانية تقتضي أن تكون دالة على المعنى، ومستعملة في مجتمع لساني يفهمها، وأن تنتمي إلى نظام من العلامات اللغوية، فما مدى اهتمام الدكتور مكي درار بقضية الدلالة الصوتية والعلاقة بين أدلة الصوت ودلالة التصويت؟ هذا ما ستفصل فيه هذه الورقة البحثية المتواضعة.

الكلمات المفتاحية: العلامة اللسانية - اللفظة- الاعتباطية - المعنى- الصوت - مكي درار.

Abstract:

This article attempts to shed light on an important issue among the many issues that concern lingual lessons talk , issues and issues have been the subject of controversy between modern and contemporary scholars of the time, the most important Of the relationship between "word and meaning" , or what is called "the signifier and the signified" and separated into two parts .

Team says the Swiss linguistic creativity to the world "Ferdinand de Saussure" team a second sees that the idea is not the result of today , it is already from Saussure to Arab scientists, spoke with something good to The interior; But excelled in the debate and controversy , in fact , they said they (ex : relationship) is motivated and unnecessary .

The relationship between the signifier and the meaning can be adjusted if we recognize the nature of each and their properties. In a sense, used in a linguistic society he understands, and belongs to a system of linguistic signs. How interested is Pr. Makki Derrar on the issue of phonetic significance and the relationship between sound evidence and the significance of voice? This is what this our paper will detail.

Keywords: linguistic Sign - word- arbitrary- Mean –language-sound-Mekki Derrar .

أولا- في مفهوم الدلالة: لغة: جاء في معجم لسان العرب لابن منظور قوله:" ودَلَّ فلان إِذا هَدى ... والدَّلُّ والهَدْيُ قريبٌ بعضُه من بعض ... والدَّلِيل ما يُسْتَدَلُّ به والدَّلِيل الدَّالُّ وقد دَلَّه على الطريق يَدُلُّه دَلالة ودِلالة ودُلولة والفتح أَعلى ... والجمع أَدِلَّة وأَدِلاَّء والاسم الدِّلالة

والدَّلالة بالكسر والفتح والدُّلُولة والدِّلّيلى ... والدِّلّيلي عِلْمُه بالدلالة ورُسوخُه فيها"[1]

فالدلالة عند ابن منظور لا تخرج عن معاني: التوجيه والإرشاد والهداية، وهذا ما يشير إليه الفيروزآبادي في قاموسه المحيط بقوله: "والدَّالَّةُ ما تَدِلُّ به على حَميمِكَ، ودَلَّهُ عليه دَلالَةً، ويُثَلَّثُ، ودُلولةً فانْدَلَّ: سَدَّدَهُ إليه. والدِّلّيلى، كخِلِّيفَى: الدَّلالَةُ، أو عِلْمُ الدَّليلِ بها، ورُسوخُهُ"[2]

فابن منظور والفيروزآبادي يحددان المعنى اللغوي للجذر (دلل)، فهما يتفقان على أن الدلالة هي التسديد والإرشاد والتوجيه والهداية، وهي نفس المعاني التي أرادها صاحب معجم "تاج العروس" الزبيدي.[3]

واصطلاحا: الدلالة هي دلالة الألفاظ على معانيها الموضوعية بإزائها، كدلالة السماء والأرض والجدار على مسمياتها، أو هي المباحث المتعلقة بمعاني الألفاظ.[4]

ويعرفه الشريف الجرجاني بقوله: "هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول"[5].

فمن خلال هذين التعريفين يتضح أن الدلالة عبارة عن تلازم كل من الدال والمدلول أو الاسم والمسمى، حيث تعلم حالة الشيء (المسمى أو المدلول) من حالة أخرى هو عليها وهي (الدال أو الاسم) أو بتعبير آخر الدلالة هي اتحاد الدال والمدلول، أي أن الكلمات والعلامات اللغوية هي في الحقيقة معان ودلالات يصطلح على مدلولها، وهو المعنى الذي يرمي إليه التهانوي في كشافه قائلا: "الدلالة هي على ما اصطلح عليه أهل الميزان والأصول العربية والمناظرة أن يكون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ..والشيء الأول يسمى دالا والشيء الآخر مدلولا"[6].

ومن هنا فعلم الدلالة هو "العلم الذي يدرس المعنى"[7]، وهناك من يطلق عليه أسماء عديدة منها علم الدلالة والدلالات والدلالية وعلم المعنى وهو يقابل المصطلح الفرنسي sémantique والانجليزي semantics[8].

<u>ثانيا - جهود العرب القدامى:</u> اهتم العرب الأوائل بالبحث الدلالي كغيرهم من الأمم والشعوب، والغاية من هذا البحث هي فهم الخطاب القرآني والمحافظة على لغة القرآن الكريم، واستخلاص الأحكام الشرعية منه، وكان الدافع دينيا بحتا، وهو الخوف من اختلاف المعنى أو إفساده في تلاوة القرآن بشكل غير صحيح، لهذا عكف علماء العربية في الاهتمام بالنهوض باللغة ولاسيما الدرس الدلالي.

ولقد كان لفكر اليونان أثر على علماء العربية، فمنهم من أخذ برأي أفلاطون في أن العلاقة بين اللفظ والمعنى علاقة طبيعية ذاتية، ومن هؤلاء ابن جني في كتابه "الخصائص" حيث عقد فصولا في تحديد هذه العلاقة متأثرا بمن كان قبله مثل سيبويه والخليل.

كما وافق ابن جني لسيبويه في المصادر التي تأتي على وزن فعلان من أنها تدل على الحركة والاضطراب، مثل الثوران والغليان، أي أن هناك علاقة بين اللفظ ومدلوله، تحدث عن الأصوات التي تتقارب مخارجها ومعانيها في نفس الوقت مثل: "تؤزهم أزا"[9] أي تهزهم هزا، لأن الهمزة أخت الهاء، ومنه العسف والأسف، والعين أخت الهمزة، وسمى هذه الظاهرة الدلالية بـ"باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني".[10]

كما تطرق علماء العربية الأوائل إلى العلاقات الدلالية بين الألفاظ ومعانيها فدرسوا أصول الألفاظ، وفرقوا بين اللفظ الذي تعددت معانيه أو ما يعرف بالمشترك والمعنى الذي تعددت ألفاظه، وهذا ما يعرف بالترادف، واللفظ وضده، واللفظ الذي يطلق على المعنى وضده، وما استعمل من الألفاظ على حقيقة معانيها وما استعمل مجازا، وتطرقوا بالدرس إلى حياة الألفاظ وانتقال المعنى من الخاص إلى العام والعكس، ومثل هذه المسائل أصبحت فيما بعد مباحث علم الدلالة.

ولما جاء القرن الثالث الهجري حاول المعتزلة تفسير الظواهر اللغوية تفسيرا يرتكز على الرأي والعقل، فقد نسب السيوطي (ت911هـ) إلى عباد بن سليمان الصيمري المعتزلي من أنه يرى العلاقة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله، فهناك صلة طبيعية بين اللفظ ومعناه حيث يقول على لسان عباد الصيمري: "إن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أنه يضع، وإلا كان تخصيص الاسم المعين بالمسمى المعين من غير مرجح"[11]، ويعطي السيوطي مثالا على هذا أن عباد هذا لما سئل عن معنى لفظة "إذغاغ" وهو بالفارسية الحجر، قال: أجد فيه يبسا شديدا وأراه الحجر.[12]

وأخذ بهذا الرأي أيضا أحد علماء القرن الرابع الهجري ابن دريد (ت 321هـ) في كتابه "الاشتقاق"، وابن جني (ت392هـ) الذي عقد أربعة أبواب لها علاقة بالدرس الدلالي وهذه الأبواب هي:

1- باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني.[13]

2- باب الاشتقاق الأكبر.[14]

3- باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني.[15]

4- باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني.[16]

ثالثا- جهود المحدثين الغربيين: إن التراكم المعرفي الذي ذكرناه لعلماء البلاغة والنقد وعلماء الكلام وأصول الفقه فتح المجال واسعا للبحث في الدرس الدلالي، واستفاد علماء الغرب من هذا الزخم المعرفي العربي، وقاموا بدراسته دراسة علمية ترتكز على معايير وأسس ومناهج لها أثر واضح في الدراسات اللسانية واللغوية المعاصرة.

نتج عن ذلك ظهور مصطلح علم الدلالة sémantique لأول مرة في نهاية القرن التاسع عشر على يد العالم الفرنسي ميشال بريال Michel Bréal عام (1883م) حيث حدد موضوعاته ومصطلحاته وأبدع منهجا جديدا في دراسة المعنى انطلاقا من الكلمات نفسها لمعاينة الدلالات دون ربط ذلك بالظواهر اللغوية الأخرى، كما كتب دارمستتر Darmesteter سنة 1887م كتابا سماه "La vie des mots" "حياة الألفاظ" تطرق فيه إلى مسائل دلالية مختلفة، وكتب ماكس مولر Max Muller في نفس العام كتابا له بعنوان "The science of thought" يذكر فيه أن الكلام والفكر متطابقان تماما، وفي سنة 1897م كتب ميشال بريال كتابا بعنوان" Essai de sémantique, Science de Signification وهو الكتاب الذي يؤسس فعلا لعلم الدلالة في الدرس اللساني الحديث.[17]

ومن جهود علماء الغرب نذكر مساهمة كل من الناقد الانجليزيين أوجدن وريتشارد Ogden et Richards في كتابهما (معنى المعنى) The meaning of meaning عام 1923م[18]، وذهبا إلى أن الدلالة عبارة عن اتحاد شامل بين الدال

والمدلول، غير قابل للتجزئة أو الفصل، وهناك جهود بذلت من علماء آخرين كان لها الفضل في تطور الدرس الدلالي الحديث والمعاصر منهم همبلت Humboldt، وجسبرسن Jespersen ومدفيج Madivig ودي سوسير De Saussure وستيفان أولمان Stephan Ullmann وغيرهم.[19]

رابعا- جهود العرب المحدثين: تواصلت الجهود في البحث عن علاقة الدال والمدلول في الدراسات اللسانية العربية الحديثة، واختلفوا مثلما اختلف العرب القدامى وأمثالهم من الأمم والشعوب، فهذا فارس الشدياق يذهب مذهب وجود صلة قوية بين الدال وما يدل عليه، حيث يقول في كتابه "الساق على الساق" :"إن كل حرف يختص بمعنى من المعاني دون غيره وهو من أسرار اللغة العربية التي قل من تنبه لها، وقد وضعت لهذا كتابا مخصوصا سميته: (منتهى العجب في خصائص لغة العرب)"[20].

أما تمام حسان فيرى نفس الرأي الذي رآه دي سوسير في أن الدال والمدلول (الفكرة والصوت) وجهان متلازمان يستحيل الفصل بينهما والعلاقة اعتباطية غير معللة بينهما، فيقول (تمام حسان): "وليس في الفكر ما يفرض شكلا معينا للرموز الصوتية، فهذه الرموز موضوعة وضعا اعتباطيا"[21]، وفي رأي ثان له يعود فيذكر أن العلاقة بين الألفاظ ومدلولاتها اصطلاحية فيقول: "فالعلاقة بين الكلمات ومعانيها علاقة عرفية محددة بالاستعمال، والمدونة في المعجم"[22].

والرأي الأخير هو الموافق لرأي إبراهيم أنيس، أي أن العلاقة بين الدال والمدلول اصطلاحية عرفية مكتسبة، ودعا الدارسين إلى وجوب التفريق بين الصلة الذاتية الطبيعية والصلة المكتسبة موضحا إياها قائلا: "ففي كثير من ألفاظ كل لغة نلحظ تلك الصلة (يقصد الصلة الطبيعية) بينها وبين دلالتها، ولكن هذه الصلة (يقصد الصلة المكتسبة) لم تنشأ مع تلك الألفاظ أو تولد بمولدها، وإنما اكتسبتها اكتسابا بمرور الأيام وكثرة التداول والاستعمال"[23].

بينما صبحي الصالح يقر بوجود صلة بين الألفاظ ومعانيها بعدما استعرض آراء ابن جني وأعجب بجهود العلماء العرب الأوائل في هذه الظاهرة فيقول: "أما الذي نريد الآن بيانه فهو ما لاحظه علماؤنا من مناسبة حروف العربية لمعانيها وما لمحوه في الحرف العربي من القيمة التعبيرية الموحية، إذ لم يعنهم من كل حرف أنه صوت، وإنما عناهم من صوت الحرف أنه معبر عن غرض"[24].

لقد انقسم العرب المحدثون فريقين اثنين في الصلة الطبيعية الكائنة بين اللفظ ومعناه، فمنهم من آمن بوجودها مثل ما ذكرنا عند: فارس الشدياق وصبحي الصالح ومحمد المبارك، ومنهم من أنكرها مثل تمام حسان وإبراهيم أنيس ورمضان عبد التواب وعبده الراجحي وغيرهم.

خامسا- الدلالة الصوتية: المقصود بالدلالة الصوتية تلك الدلالة المستمدة من طبيعة بعض الأصوات فإذا حدث إبدال أو إحلال صوت منها في كلمة بصوت آخر في كلمة أخرى أدى ذلك إلى اختلاف دلالة كل منهما عن الأخرى، ويعرف هذا الإحلال الصوتي في علم اللغة الحديث بالتوزيع التقابلي contractive distributionحيث يحل فونيم محل آخر في كلمة ما فتنشأ كلمة ذات معنى مختلف[25].

وكذلك إذا أضيف إلى الكلمة صوت أو حذف منها صوت فإن ذلك يؤدي إلى تغيير في معناها تبعا لهذا التغيير الصوتي وهذه الدلالة تستمد أيضا من نواحي صوتية أخرى كالنبر والتنغيم[26].

وفي علم اللغة الحديث أصبح علم الأصوات علما قائما بذاته يندرج تحته فرعان أساسيان يتصلان ببعضهما اتصالا وثيقا وهما:

أ- الفونيتيك: (la phonétique) أو ما يسمى بعلم الأصوات العام وهو الذي يدرس الأصوات دون النظر إلى قيمتها ومعناها في اللغة، أي يعنى بالمادة الصوتية لا بالقوانين الصوتية ولا بوظائفها في التركيب الصوتي للغة من اللغات[27]، أو بتعريف آخر هو علم يدرس الأصوات البشرية بمعزل عن الوظائف اللغوية التي تؤديها هذه الأصوات.[28]

ب- الفونولوجيا: (la phonologie) : أي علم الأصوات أو علم التشكيل الصوتي، وهو علم يبحث في الأصوات من حيث وظائفها في اللغة وطريقة تناسقها في أنماط خاصة لكل لغة، أي دراسة الوحدات الصوتية داخل السياق الصوتي للكلمة فهو علم الفونيمات المكونة للمعنى اللغوي[29].

ومن قدامى العلماء العرب الذين تحدثوا في هذه المسألة ابن جني (ت 392هـ) في كتابه "الخصائص" في باب "إمساس الألفاظ أشباه المعاني" حيث أشار إلى كثرة هذا النوع من دلالة الأصوات على المعاني في لغة العرب ومن الأمثلة التي ساقها: الخضم والقضم، يقول: "الخضم لأكل الرطب، كالبطيخ والقثاء، وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقضم للصلب اليابس نحو الدابة شعيرها ونحو ذلك"[30].

ويرجع ابن جني سر اختلاف الدلالة بين صوتي الخاء والقاف إلى أن رخاوة الخاء يتناسب مع الشيء الرطب الذي يسهل أكله لأن الخاء صوت احتكاكي، وأن القاف صلب فهو انفجاري يتناسب مع أكل اليابس الذي يصعب قطعه حيث قال: "فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والكاف لصلابتها لليابس حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث"[31].

ومن الأمثلة التي ساقها: النضح والنضخ واللفظ الثاني يدل على حركة قوية للماء من اللفظ الأول،[32] وكذا قرت وقرد وقرط[33].

سادسا- الدال والمدلول: اتخذت دراسة الدليل اللساني في المباحث الدلالية عدة أبعاد ترمي إلى تعميق بيان العلاقة التي تجمع الدال بالمدلول. وأخذ علم الدلالة بالمبادئ اللغوية التي تم إثباتها في علم الأصوات الوظيفي. ورسم العلماء منهجاً لدراسة طرفي الفعل الدلالي، أو الدليل اللساني بمصطلح سوسير وحددوا جانبين رئيسيين لهذه الدراسة:

1- التحليل الداخلي للدليل، بتحليل المدلول بأساليب مختلفة برده واختزاله إلى صفاته الدلالية.

2-التحليل الخارجي للدليل، أي تحليل علاقات الدليل ببقية المعجم في إطار الحقول الدلالية [34].

وتفرعت المباحث الدلالية في العصر الحديث لتشمل الدال والمدلول والمرجع، وتقسيم الدراسة العلمية لمؤلفات الدلالة الثلاثة ليس سوى تيسير منهجي، يعتمد في تفكيك البنية الواحدة ذات المكونات المتحدة ليعيد تركيبها مرة أخرى لتكون الدراسة ذات طابع شمولي متكامل. وحرص العلماء على التأكيد أن علم الدلالة يختص بدراسة

المدلول محدداً في سبيل ذلك معايير علمية فالمدلول يتحدد بواسطة الوحدات المجاورة له، وكل تغير يصيب وحدة ما من وحدات النظام يمكن أن ينعكس على مجموع أو جزء من هذا النظام فقيمة وحدة ما هي ذات طبيعية علائقية وهذا لا ينفي على كل حال الوجود الإيجابي للمدلول كوحدة معجمية[35].

وإذا كان علم اللغة يركز اهتمامه على دراسة الدال بجوانبه المختلفة، فإن علم الدلالة يعنى بالجانب المفهومي للدال، فيتناول العلاقة التي يقيمها "المدلول" مع الأشياء التي يومئ إليها أو يعبر عنها (المفاهيم – العواطف-معطيات العالم الخارجي)، وعلاقته ببقية المدلولات داخل السياق اللغوي. وكذلك العلاقات التي تنشأ بين السمات الأساسية التي تتكون منها المدلولات[36].

فقد يكون للدال أكثر من مدلول يتحدد وفق السياق اللغوي، ومن ثم قد يكون المعنى أساسياً أو ثانوياً تصريحياً أو إيمائياً، وقد يحمل الدال قيماً دلالية تسمى القيم التعبيرية أو الأسلوبية. ويذهب بيار جيرو إلى التأكيد أن للكلمة أكثر من معنى تصريحي وآخر إيمائي، نظراً للتداعيات التي يمكن أن تحدثها أثناء الاستعمال، فأي كلمة قد تستدعي قيماً اجتماعية أو ثقافية أو حتى قيماً انفعالية، تعكس صورة قائلها وتحدد بعض ملامح الجانب النفسي فيه[37].

إنَّ دراسة المرجع عند علماء الدلالة لم تحسم ذلك الجدل الدائر حول تحديد الموجودات في عالم الأعيان، بحيث أن المرجع الذي يحدّد في السياق اللغوي أو في الصيغة المعجمية لا يمكنه أن يحيل إلى الشيء المعين في العالم الخارجي إحالة دقيقة، ذلك أن الموجودات في العالم الخارجي، تتميز بالتصنيف المتعدد والمتداخل حتى داخل الحقل الواحد الذي يضم موجودات متماثلة. فيتعين علينا، عند وصف المدلول، استنباط الصفات المشتركة التي تلازم المرجع التي قد ينطبق عليه دليل. أي شمل الارتباطات جميعا التي تبعثها اللفظة في أذهاننا[38].

أما المسألة الأخرى في البحث الدلالي فهي العلاقة بين الدال والمدلول أهي عرفية اصطلاحية أم اعتباطية لا تخضع لأية معيارية وقسرية تخلو من العلل ؟

إن الاعتباطية في الاقتران العرضي بين الدال والمدلول هي مصدر التوالد الداخلي في اللغة؛ إذ يتم استحداث تراكيب وصيغ لغوية جديدة في صلب اللغة، وابتكار مدلولات لها؛ لأن الألفاظ تمتلك من المرونة ما يمكنها من عبور المجالات الدلالية باعتماد معيار النقل الدلالي، أو تغيير مجال الاستعمال، وكذا المدلولات تستطيع أن تجتاز سلسلة من الأدلة مرتدية بعضها مكان البعض الآخر، إذا اعتمدت في سياقات معينة يحددها الموقف المعين. ولا يكون للغة هذا التجدد في بنيتها، إذا لم تخضع علاقة الدال بالمدلول إلى معيار الاعتباطية الذي لا يقيد دالا بمدلوله[39].

وتتحدد العملية الإبلاغية والتواصلية على أساس معيار الاعتباطية في العلاقة الدلالية في النظام اللغوي؛ لإن (مقبولية العلاقة بين الدال والمدلول في كل نظام تواصلي على أساس الاقتران المنطقي، تتناسب تناسباً عكسياً مع طاقة ذلك النظام المعتمد في الإبلاغ ... فكلما ثقلت كثافة التعسف الاقتراني في أي نظام إخباري، نزع نسقه الدلالي إلى طاقته القصوى. فالشحنة الاعتباطية

في كل واقعة تواصلية هي المولد الدائم لسعة القدرة الإبلاغية التي تلتئم فيها)[40].

والدلالة تكون قابلة للاتساع، كلما كانت العلة مختفية غير معروفة ذلك أن الارتباط القسري الذي جمع الدال بمدلوله، كان في البدء عن طريق علة جوهرية هي التي أعطت لهذا الارتباط مرونته، بحيث يحدث امتداد في المجال الدلالي للفظ، (فيجب على العلة أن تختفي إذن لمصلحة المعنى أما إذا حدث العكس فإنها ستقلص المعنى وتهدمه)[41].

سابعا- الدلالة الصوتية في أبحاث الدكتور مكي درار[42]:

1- **في الصوت الدال:** يرى مكي درار أن "الحياة تتمثل في وجود شيء ما، على هيئة من الهيئات، ثابتة مستقرة، لمدة تمكِّن من التعرف عليه وقياسه، والقول بالموجود، هو قول بالعدم السابق له، واللاحق به، وأن المولود قابل للتغيير والتحويل، مما يسمى تطورا، وهذا مكافئ للتجديد أيضا، والجميع ينضوي تحت ميزان التفعيل، هذا الوزن الذي من معانيه المبالغة في مفهوم اللغويين، يمكن توظيفه في مجال التنويع، والميزان –الصرفي- من وظائفه مقابلة المباني للمعاني، والتصريف مطلق التغيير، وتحت ميزان – التفعيل- في مثل: التعليم، والتقتيل، والتوليد، والتجديد، والتلحين، والتنغيم، تتدرج عدة معان ودلالات، توحي جميعها بوظيفة تمديد وتفريع في الكائنات من جهة، وإزالة وتعويض من جهة أخرى"[43].

2- توليد المباني لتنويع المعاني: التوليد في نظر مكي درار تمديد للقديم، من حيث الأثر، وتمديد إلى الجديد، من حيث التوظيف ويقتضي الجميع، صيانة واحتفاظا بالقديم، إلى أن يحل محله المولود الجديد، وهذا حال الصيغ الصرفية والمباني التركيبية، ويتمثل هذا في ما يسميه اللغويون (الشبكة اللغوية والسلسلة الكلامية) وهي حلقات متشابكة متواصلة، أشكالها المباني ومحتوياتها المعاني، وتكافؤ الحلقات من حيث المادة، والوزن، والشكل، يقابله تشابك التراكيب، من حيث الأصوات والموازين ، والمحتويات التي تكون المعاني، أو الدلالات أو الأفكار[44].

يقر مكي درار بأن القدماء قالوا بفكرة التوليد والتجديد معا، وتمثل ذلك في فكرة التقنيات التي بنى عليها الخليل (ت175ه) كتابه العين، وانتهى بها ابن جني (ت 392ه) إلى منتهاها بفكرة التقسيمات، لكن فكرة التجديد بقيت تنتظر المجددين ، ومن هذا المنظور، يمكن أن نصف القوالب الاشتقاقية المولدة، بتقنيات التقليبات، أجساما تنتظر أرواحا، هي معانيها، وإذا قلت من قبل : (بقيت فكرة التجديد تنتظر المجددين) فإن القدامى اوجدوا القوالب والإشكال الموازية للأجسام والمواد، وعندما لم يجدوا لها محتويات – في زمانهم- تخلو عنها وسموها المهملات، وفي كتاب العين تقسيم ثنائي لمواده هما: المستعمل والمهمل، والمواد المهملة –الأجسام الفارغة- أكثر عددا من المواد المستعملة، أي الأشكال الممتلئة التي لها معانيها، ومؤدى هذا، أن العربية تمتلك احتياطا هائلا من المفردات العربية – يفوق احتياطها احتياط البترول العربي – ينتظر ملؤها بمحتوياتها من المعاني العربية الجديد والمتجددة[45].

3-رأي مكي درار في علاقة الصوت والمعنى: يرى مكي درار أن الأصوات أشكال وأوعية

لمحتويات، ومراعاة علاقة الشكل بالمحتوى واجب ومن حيث المادة، والشكل والمقدار، وأشكال المباني اللغوية، أصوات منطوقة، مرسلة حاملة لطاقات، في شكل كميات، والكميات الصوتية – أي الأشكال الخارجية- موجودة في تراثنا، ولكن تجديد معانيها متوقف عندنا وهنا يكمن الخلل المتمثل في عدم التكافؤ والتكامل بين الصوت والمعنى، وقد عبّر عن هذا الخلل حافظ إبراهيم على لسان اللغة العربية بقولها:

ولدتُّ ولما لم أجد لعرائسي

رجالا وأكفاءً وأدت بناتي

يقول مكي درار: "أقول - في غير إنشاء- القدامى ولَدوا وولّدوا، وأوجدوا مواد صوتية[46]وقوالب لغوية كاملة، وكان على لاحقيهم أن يبحثوا عن المحتويات التي تليق بهذه الأشكال، وعلى سبيل التوضيح أقول: للصيغة الثلاثية (ك. ت. ب) ست صيغ محتملة هي: بتك، وبكت، وتبك، وتكب وكبت وكتب، والمستعمل منها ثلاثة فقط وهي أفضل من غيرها، وبقيت ثلاثة مهملة هي : بكت، وتكب، وتكب، وفي هذا نقول: ألا يمكن توظيف هذه المهملات بإيجاد معان لها من المستجدات، حتى يجاري التوليد التجديد"[47].

ويضيف: "وما يمنع أن نسمي الحاسب الآلي الكومبيوتر (تاكِبٌ) لأنه يحتل المرتبة الرابعة من رتب التقليبات من جهة، ويحمل في عناصر تركيبه معنى الكتابة من جهة ثانية، ومن هنا تجدنا نشكو من فيضان المباني، وجفاف المعاني"[48].

وللصوت اللغوي قدرة على قبول جميع الكائنات، بتوليد قوالب لها، على أن يجاريها التفكير في إيجاد مستوياتها من المستجدات في الحياة اليومية، ومن هذه النظرة يمكن القول بالعجز في التفكير عن مجاراة إيجاد الكائنات المعنوية ، للقوالب المادية الصوتية.

ومن بعد هذا، يمكن أن يقال في حياة الأحياء، إنها تغيير مستمر للكائنات الحية فيها، ويشمل التغيير كل ما في الكائنات، وكل ما للكائن من ذلك صوته وتصويت ومحتوياته من المعاني، والصوت تعبير عن شعور الكائن وأحاسيسه، ولما كان الكائن دائم التغير والتبدل، عند ذلك التغيير تطويرا وتنويعا، في جوانب حياته وظواهرها، ويبقى العامل في ذلك، موضع جدل ونقاش واختلاف في وجهات النظر[49].

يقول مكي درار" ما لا يختلف فيه الباحثون، أن الإنسان متميز عن غيره من الموجودات بالفكر والتفكير، ومن ثمة كل شيء فيه خاضع لفكره، وكل ما ينتج عنه ذو طابع فكري- حتى ما كان عاطفيا- مع تفاوت بين المفكرين، ومن هنا لا يمكن ؟أن يصدر عن أي ناطق سليم ما يتفانى ومتطلبات الفكر، ما دام سليما معتدلا معافىً، من هنا لا يمكن للظاهرة الصوتية أن تكون غير فكرية ولا يمكن أن تنتفي العلاقة بينهما"[50].

وفي هذه الحال، لا يتسامح المجتمع لأي فرد من أفراده أن يتكلم بما لا يقبله التفكير الاجتماعي، حتى وإن كان ذلك الناطق مصابا بالجنون، مما يعني أن الجنون حدودا، وأن للجمود حدودا كذلك، وخلاصة ما نتوقعه من الإنسان المعتاد، انه دائم التطور والتغير، من جانب، وانه مطالب بالتنويع والتجديد في ما يطوره وما يغيره من جانب آخر، كما أنه دائم التفكير في ما يصدر عنه من أصوات، ومحتمل لمسؤولية ما يصدر

عنه من جانب ثالث، وننتهي بالحديث إلى ان الإنسان فكر دائم، وتفكير مستمر، وتصويت متجدد، ويتجسد ذلك جميعه في شكل هندسي ثلاثي الأضلاع قمته فكر وجهتا قاعدته تفكير وتصويت، وتلك هي حياة الإنسان[51].

4- في أدلة الصوت ودلالة التصويت: يقول الدكتور مكي درار: "الكون واسع، وعلى سعته فهو مليء بالكائنات المختلفة المتنوعة المتفاوتة، فالأشكال والأنواع والأعداد – ذلك صنع الله- وسنته في خلقه- ومع كثرة الكائنات واختلافها، فإن لكل نوع منها خصائص وميزات، بها يعرف وبها يتميز عن غيره، ومن ثم فهي سمات وعلامات يعرف بها وتعرف به، يدل بوجوده عليها، وتدل بوجودها عليه، ومن هنا بات كل كائن يحتاج إلى دليل يثبت به وجوده، ونحن نحتاج إلى دليل لنتأكد به من وجود الكائن، وننتهي من ذلك إلى أن بين كل كائنات وخصائصه علاقة تلازم، ويمكن أن يطلق عليها الدال بالمدلول"[52].

انطلق الدارسون في تحديد علاقة الكائنات بخصائصها، وتصوروها في وجهين متناظرين متصلين مختلفين، شبهوهما بوجهي العملة، في علاقتهما التلازمية ببعضهما، فلا وجود لأحدهما دون الآخر ولا غنى لأحدهما عن الآخر، ولا إمكان لوجود أحدهما دون الآخر[53].

وما ذهب إليه الدارسون من تشبيه، مقبول معقول من جهة التصور والتمثيل، ولكن عند التمييز والتوظيف، يختلف الأمر وتخلف التمثيل، ذلك أن بين وجهي العملية تماثلا واختلافا، بينهما ثابت في الرمز، وتغير في القيمة، ثبات في أن كل نوع من العملة يحمل رمزا من الرموز ، كالصورة ملك البلاد، أو رئيس أمة أو زعيم قوم أو صورا طبيعية أو حيوانية كلها تعد رموزا وترسم في وجه من وجهي العملة، في حين يحمل الوجه الثاني القيمة الرقمية العددية للعملة، ومن ثم كان للعملة وجهان: واحد رمزي ثابت، وآخر عددي متغير، وهذا ما لم يوضحه الدارسون في تشبيهاتهم للدلالة اللغوية الصوتية.

وتبقى جهة ثالثة وهي أن كل عملة هي عبارة عن قيمة حسابية نقدية معنوية، هذا أساسها ووظيفتها، ثم إن للعملة قيمتين: واحدة محلية وطنية وأخرى دولية عالمية، وإن اتفقت بعض العملات في الأسماء فهي تختلف في القيمة الشرائية التعاملية، فهناك الدينار الجزائري والتونسي والليبي والأردني، كلها عملات تحمل اسم الدينار، ولكن كل عملة تختلف عن الأخرى في القيمة الشرائية، ويقودنا هذا التمثيل والتشبيه، إلى أن كل عملة هي موحدة شكلا، مختلفة قيمة، على المستوى المحلي، ثم الدولي العالمي، وينطبق هذا التمثيل والتشبيه، على علاقة لفظ اللغة بمعناه الذي لا يحيد عن كونه شكلا، ومحتوى وصوتا ومعنى، وبين أصوت اللغة ومعانيها علاقة شبيهة بوجهي العملة[54].

إن مفردات اللغة هي شبه بالعملات عملات، ولكل عملة شكلان: واحد رمزي ثابت، هو معناه وقيمتها، وآخر عددي متغير، هو مكوناتها، من صوامت الإفراد، ومفردات الجمل، وجمل الفقرات، ثم فقرات الأسلوب، كما أن لكل تشكيلة قيمتين: واحدة، ذاتية محلية داخلية، وأخرى خارجية، باعتبار المحيط والجوار والاختلاط، والتنافس على الثبات في الميدان.

وجد الدراسون العرب القدامى بين أيديهم لغة غزيرة الألفاظ، وكان عندهم متسع من الوقت، فتوسعوا في التعبير وتباروا فيه، واعتمدوا المجاز أكثر مما ينبغي، فتداخلت المفاهيم، واختلطت المعاني واختفت المطالب، وتشبث كل فريق برأيه.

والعربي معتز برأيه، مدافع عنه، ظالما أو مظلوما، وقد انقضى ذلك العهد وتولى، ولكن اللاحقين تحملوا عبء هؤلاء وتركاتهم، واليوم نقف محتارين أمام هذا الزخم من المفردات المحملة بمختلف الألفاظ المسماة مفاهيم، ومصطلحات، ومعان، وأفكارا، ومحتويات، ودلالات، والكل محتار في: ماذا يختار؟ ومما لفت انتباه الدارسين وشغلهم منطوق المعنى والدلالة.

5- منطوق المعنى والدلالة في نظر مكي درار:

في توضيح المنطوق المعجمي لمفردة (المعنى) قال صاحب الكليات: (المعنى هو إما مفعل كما هو الظاهر من- عنى يعني- إذا قصد، وإما مخفف معنى بالتشديد، اسم مفعول منه)[55] وهنا تقوم عدة احتمالات في عدة صيغ صرفية متفقة العناصر مختلفة الأوزان، فلفظ (المعنى) قد يكون من صيغة مفتوحة العين، في الماضي والمضارع (كالمسعى من سعى يسعى) وقد تكون من صيغة مفتوحة العين في الماضي، مكسورة في المضارع (كلفظ المرمى، من رمى يرمي) وقد تكون من صيغة مكسورة العين في الماضي، مفتوحة في المضارع (كلفظ الملقى، من لقي يلقى) وقد تكون من صيغة مفتوحة العين، في الماضي مضمونة في المضارع، (كلفظ المرسى، من رسا يرسو) وجميع الاحتمالات واردة.

وما يمكن أن يشار إليه عند صاحب الكليات يقول مكي درار: (والمعنى هو المفهوم من ظاهر اللفظ، والمعنى ما يفهم من اللفظ، والفحوى مطلق المفهوم)[56] ويظهر من بعد هذا، أن الأمر مازال غير واضح، وأن ما نخشاه ونسعى إلى اجتنابه، هو أن ينتهي الحديث عن المفهوم، من منطلق التبيان والتوضيح إلى غموض وانغلاق، وذلك حال المعنى في آثار اللغويين العرب.

لقد عبر العرب بالمفهوم عن المفهوم، وهو ما أسموه (فحوى) والفحوى عندهم هو (مطلق المفهوم، وقيل فحوى الكلام ما فهم منه) ثم ما فهموه من الكلام سموه معنى، لالتصاقه بالمنطوق، لأن المنطوق هو المعنى عنهم- على ما سبق توضيحه- والفحوى في صيغته الصرفية، هو الاسم الدال على المكان، وفي قولهم: المنطوق هو المعنى، يجعل المعنى صوتا وتصوتيا، ولكل منهما محتواه الذي لا يكون إلا معنى أو دلالة على تفاوت بين مفهومي المعنى والدلالة.

أما الدلالة فيفسر مكي درار: تدور على ألسنة الناس مفردات كثيرة، سهل نطقها واستعصى تحديد مفهومها، أو مجال استعمالها وتطبيقها، ومن ذلك لفظة الدلالة، التي تداخلت مع غيرها، واختلط مجال استعمالها وتوظيفها، ونجم عن ذلك خلط وتداخل بين المعنى، والدلالة والفكرة والمحتوى.

بعد أن استعرض مكي درار الدلالة لغة عند ابن منظور يقول: "ويفهم من فحوى هذا النص أن عموم الدلالة هو (هداية وتوجيه وإرشاد) ومن المعلوم أن المفردة كلما تعددت مفاهيمها وتنوعت، كانت بعيدة عن اعتمادها مصطلحا،

وامتد ظلها إلى التعميم بدل التخصيص اللغوي المعجمي، فمعاني جذور مفردة (دلل) تنحصر في (المرشد إلى المطلوب، وهو هادي القوم إلى ما تزول به حيرتهم. ويذكر، ويراد به العلامة المنصوبة لمعرفة المدلول – المخفي المخزون – ومنه سميا الدخان دليلا على النار، والدخان علامة على وجود النار، حتى وإن لم تظهر النار للعيان، (ولا دخان بدون نار)"[57]

وللتوضيح والتمييز، أضاف المختصون لما سبق، قولهم: الدلالة أعلم من الإرشاد والهداية. والإرشاد لغة، دون الدلالة، ومن هنا، بدأت مفردة الدلالة تتحول إلى مصطلح خاص، كعلامة مشيرة بحضورها، إلى ما هو مخفي غائب عن مدركات الناظر إليها. ثم تطور مفهومها وتوسع من داخله، وتحدد من خارجه، فأصبح محصورا في جانبين هما: الدال أي (العلامة اللغوية) وهي شكل الغائب وصورته، كالصوت اللغوي المنطوق، أو الرمز البصري المكتوب، سواء كان صائتا، أم صامتا، أم مقطعا مركبا منهما، من جهة أولى. ثم المدلول، - وهو مرجعية العلامة – أو معنى الشكل ومحتواه وخلفيته، من جهة ثانية، وتبقى جهة ثالثة مهمة وهي: تحديد العلاقة التي تربط الدال (الذي هو الشكل والصورة الصوتية النطقية) من جهة؛ بالمدلول (الذي هو المعنى والفكرة والمحتوى) من جهة أخرى. وهذه العلاقة هي أهم مايلفت الانتباه، في علم المباحث الدلالية[58].

6- الأدلاء والدلالة: الأدلاء منطوق لغوي، وهو جمع دليل، وقياسه متنوع المباني متغير التشكيلات الصوتية، في مثل: أعزاء، وأجلاء، وأخلاء، كقوله تعالى: ﴿**الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين**﴾[59] ومما جاء عليه ميزان فعيل (أفلاّء) في مثل: دليل وأدلاء.

فاللغة في أصلها مفردات تمدها أصوات، هي صورها وأشكالها، وبداخلها محتوياتها ومعانيها، وهي في مجملها تراكيب، والخطوط الفاصلة بين الشكل والمحتوى رقيقة دقيقة رفيعة. ومع ذلك، ينبغي أن نقيم الفواصل والحدود، بين وظائف التراكيب الإفرادية، ومعانيها في ذواتها، وفي علاقتها ببعضها. والحديث عن الدال وعلاقته بالمدلول، غير واضحة في آثار الدارسين، وقد ورد لفظ (دل) في القران الكريم عدة مرات، ولم يتعرض له المفسرون بما يستحقه من توضيح لغوي دلالي؛ ومن هذه الصيغ قوله تعالى: ﴿**مادلهم على موته إلا دابة الأرض تأكل منساته**﴾[60] وجاءت اللفظة (دل) في غير هذه الآية، مسبوقة بأداة الإستفهام (هل)[61] وجاء في هذه التركيبة اللغوية أربعة عناصر، لا تكتمل الدلالة إلا بها وهي: الدال، وهي هنا دابة الأرض، أي (الدويدة) ثم الدال عليهوهو (الموت) ثم وسيلة التدليل، وهي (الأكل) ثم المدلول إليه (المستفاد) وهو الجن. وفي هذه الحال يمكن أن يعاد النظر في ما قدمه الدارسون من الرسوم الثلاثية الأضلاع،- دال ومدلول ومرجعية- وتعوض هذه النظرة، برسم رباعي الزوايا. وننبه إلى أنه ليس هو (مربع جريماس)[62] فذلك غير هذا، يقول الدكتور مكي درار.

وإذا عدنا إلى علاقات الاتصال ومراحله، وجدناها تقوم على أربعة أركان رئيسة وهي: المرسل، والمتلقي، والرسالة، والهدف. وكل ما سوى هذه العناصر مقام عليها ولاحق بها؛ كالقناة، ونوعية الرسالة، والترجيع، ونتوصل مما

سبق، إلى أن الدلالة نوعان: مقيدة خاصة، ومطلقة عامة، ففي مثل قولنا: (الباب مفتوح) هذه جملة مؤلفة من مسند ومسند إليه، وتعد جملة تامة مفيدة من وجهة نظر دراسية نحوية، ولكن يبقى من الفاتح؟- المرسل- وبماذا فتح؟ (الوسيلة) ولماذا فتح؟ (القصدية) وهذه العناصر كلها مغيبة. ومن هنا نقول دلالة هذه الجملة غير كاملة، لعدم اكتمال مكوناتها؛ وإن كانت مقبولة من وجهة نظر نحوية؛ فهناك ما يعرف بنحو الجملة ونحو النص. وهذه التركيبة تنتمي إلى نحو الجمل.

ونعود إلى قوله تعالى: ﴿**فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته إلا دابة الأرض تأكل منساته فلما خر تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين**﴾[63] وتعد هذه التركيبة اللغوية الصوتية كاملة، لاكتمال عناصرها. وهي الدال والمدلول والوسيلة القصدية. ومن هنا يظهر الفرق بين مبتغيات الدالة، ومنه ننتقل إلى علاقة الدال بالمدلول، من وجهة نظر عقلانية[64].

7- عقلانية الدلالة: إن الإشكال المستمر بين الباحثين هو: هل علاقة الصوت بالمعنى علاقة فكرية عقلانية أم إعتباطية عشوائية؟ قال بهذا الإشكال القدماء، وتبعهم كثير من المحدثين. ومن القدماء القائلين بإعتباطية الدلالة عالم النظم عبد القاهر الجرجاني في قوله: (فلو أن واضع اللغة كان قد قال: (ربض) مكان (ضرب) لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد)[65].

يقف الدكتور مكي درار عند هذا النص لمناقشة علاقة الدال بالمدلول فيقول: "يروى عن ابن جني، أنه سئل مثل هذا السؤال فقيل له: لو أن العرب قالوا (دخل) مكان خرج، وقالوا (خرج) مكان دخل، هل تقبلها؟ فقال لا أقبلها. فقيل له ولماذا؟ فقال: لأن لفظة (دخل) تتحرك أصواتها من الخارج إلى الداخل، -أي من النطع- إلى الحلق، بينما لفظة (خرج) تتحرك أصواتها من الداخل إلى الخارج –أي الحلق إلى الذلق- ومن هنا، ارتبط النطق بالفكر؛ ومنه جاء مفهوم عقلانية الدلالة".

يقول الدكتور مكي درار مناقشا النص: "إن هذا النص المنسوب لابن جني، وحتى وان لم يكن له، فإن تصوره لهذا الأداء وتحليله له، هو عقلي منطقي سليم. أما الحديث المنسوب إلى الجرجاني فإنه يفتقر إلى الاستقراء والتعمق؛ ومع تقديرنا لهذا الرجل، واعترفنا بفضله، وسعة علمه، فقد كانت هذه كبوة منه؛ ولكل جواد كبوة- وإننا نعارضه ونرد عليه قوله- في هذا الموضع- إن كان صادرا منه، لأنه جعل صيغتي (ضرب وربض) المختلفين شكلا وتشكيلا، متساويتين معنى ودلالة، وذلك إن نطق بهما العربي خلافا لما هو عليه، وفي هذه الحال نجد الجرجاني، يجرد العربي من التفكير المنطقي السليم، ويجعله راويا مرددا أصواتا ترديدا ببغائيا. وهذا تقليل من عقلية العربي ومن تفكيره وتدبيره. والعرب يقولون المرء مخبوء تحت لسانه".

ويضيف: "إن اعترضنا على عبد القاهر الجرجاني، يمكن في أن التركيب الصوتي لصيغتي (ربض وضرب) يتنافى وما ذهب إليه الرجل. لأن التتبع والإستقراء أديا إلى أن صوت الضاد متبوعا بالراء (ضر) يوحى بمعنى المشقة والألم، في جميع جذوره الثنائية، من تراكيبه الأصلية؛ ويبقى للصوت الثالث –بعد الراء–

وظيفة تحديد المعنى وتوضيحها وتنويعها؛ فمن ذلك، ضرر، وضرب، وضرس، وضرع".

هذه المباني جميعها تحمل معنى المشقة والألم، بينما تركيبة (رب) يوحى جذرها الثنائي، بالتربص والتقيد بالشيء؛ ومن هذا الصيغ: ربط، وربص، وربع، وربق، وربض وما قيس على ذلك. وفي ثنائية (الراء والباء) معنى القيد العام المطلق، ثم يؤتى بالصامت الثالث، ليخصص المعنى وينوعه، ومن هنا نقول: كثير من التراكيب الصوتية توحي بدلالات مقيدة محدودة، وقد غاب ذلك، عن الدارسين والباحثين، في مجال الدلالة الصوتية".

إن من قال باعتباطية الدلالة الصوتية، قال باعتباطية الفكر والتفكير العربي، وفي هذه الحال نستدرك على ما قدمناه بملحوظة وهي أن اللغة ظاهرة إنسانية اجتماعية، وهذه الظواهر، ليست دقيقة في دلالاتها دقة العلوم التجريبية، وفي ذلك قالت العرب: لكل قاعدة شواذ، ولكل قاعدة استثناء. إنه توجد ألفاظ عامة المعنى والدلالة، ومرد ذلك فيها، إلى عدة احتمالات، منها: أن تكون تلك المفردات غير عربية الأصل، أو أنها تعود إلى قبلتين مختلفتين متباعدتي المنبت. أو أن يكون الناطق لا يمتلك مرجعية صوتية أصلية أصيلة، ومن هذه المراعاة نقول: توجد ألفاظ معانيها عامة بحيث لا تعتمد على مرجعية فكرية، مما يجعلها تتصف بالعشوائية، ولكنها ليست عامة، ولا يصح ولا يسمح بأن تتخذ كمرجعيات فكرية.

في الدال: الدال في مفهومه العام، هو من يقود إلى شيء ما، يسمى المدلول، والدال كائن موجه، نسب إليه ابن منظور وظيفة التسديد بقوله: (ودله على الشيء يدله دلا ودلالة فاندل سدد إليه)[66] ثم قال: (والجمع أدلة وأدلاء، والاسم الدلالة، -بفتح الدال وكسرها-)[67] يعني بالوجهين، ولكنه لم يبين الفارق الدلالي بين المكسور والمفتوح، مادام الحديث عن الدلالة.

ومن هذا المنطلق، بات كل موجه دليلا، ومن هنا أيضا، يتعدد الدالون؛ وقد جمع الجاحظ أنواع الدالين في خمسة، قال فيها: (وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء، لا تنقص ولا تزيد. أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى نصبة ؛ والنصبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تقصر عن تلك الدلالات، ولكل واحد من هذه الخمسة، صورة بائنة من صور صاحبها)[68].

ويستفاد من هذا النص عدة أشياء، أولها أن الجاحظ –هنا- اختار صيغة (دلالات) وجعلها تقود إلى المعاني وتوصل إليها بقوله: (وجميع أصناف الدلالات على المعاني) ومن هنا يكون الجاحظ أقام الفرق بين مفهومي المعنى والدلالة، والشيء الآخر، أنه جعل بين الدال والمدلول علاقة تلازم، وصفها بأنها صورة ثابتة من صور صاحبها، وفي الجميع، يكون الجاحظ قدم مفتاحا لكثير من مغاليق الدلالة[69].

وبهذه العبارة أيضا، يكون الجاحظ قد أقام العلاقة بين الناطق والمنطوق، بعد أن أقامها بين المعنى والدلالة، ومن حديثة فيهما، يكون فتح بابا للاستفسار عن نوعية هذه العلاقة وروابطها، ومع ذلك كله، مازال هذا موقع الكائن (الدال) كامنا، خفيا متخفيا في موضع ما، وإلى ذلك أشار نصر الدين الطوسي بقوله: (للشيء وجود في الأعيان،

ووجود في الأذهان، ووجود في العبارة، ووجود في الكتابة، والكتابة تدل على العبارة، وهي تدل على المعنى الذهني، وهما دلالتان وضعيتان، تختلفان باختلاف الأوضاع، وللذهن على الخارجي دلالة طبيعية، لا تختلف أصلا، فبين اللفظ والمعنى علاقة غير طبيعية فلذلك قال ابن سينا: (علاقة ما) [70]لأن العلاقة الحقيقية هي التي بين المعنى والعين)[71] وفي هذا النص، يكون الطوسي قد أظهر أماكن الوجود الصوتي وحددها. وأرجعها جميعا إلى الوجود الذهني الذي منه تصدر جميع الأوامر والتعليمات، وإليه تعود. والصوت الغوي الإنساني، كائن ذهني، موجود في العبارة؛ وقد يتحول إلى موجود بصري يتقيد بالكتابة، ليتحول من مدرك سمعي إلى مدرك بصري، والأصل في الجميع هو الصوت والتصويت السمعي الذهني[72].

للإنسان مجموعة من الحواس يدرك بها ما يحيط به؛ يتقدمها السمع، لقوله تعالى: **(إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا)**[73]، وما بالسمع متصدر الآية إلا لقيمته الوظيفية. ومفاد هذا، أن يستمع جيد وأن يتأكد من طبيعة ما سمعه إلى حقيقة ما يبصره، إن كان من المدركات البصرية- ثم يعرضه على فكره وتفكيره وبعد ذلك يصدر حكمه عليه، مراعيا التدرج الوارد في الآية الكريمة، استماع إبصار تفكير. وفي فضيلة السمع قال ابن خلدون :(السمع أبو الملكات اللسانية) ، ومن هنا يصير الصوت – الذي هو مدرك سمعي – موجها ودالا على مقاصد المعبر في كل تعبير .لأن عبارة (ألسنية ، هي عضو صغير مفصل ،حيث تتمركز فكرة في صوت ، وحيث يصبح الصوت علامة لفكرة ما) [74]وإذا كانت كل فكرة تتمركز في صوت، على ما قال به صاحب النص ، فيبقى تحديد المصطلح الحامل لهذه الفكرة الصوتية أو التصويت الفكري ، منتظرا دقة التحديد ومزيدا من التوضيح.

وقد كان فردينان دي سوسير، رسم للعملية التكلمية رسما بيضويا، وقسمه إلى قسمين، يفصل بينهما خط أفقي جعل القسم السفلي منه، للصورة السمعية. والقسم العلوي للصورة البصرية، وسماه المدلول.[75]

ومن هذا الرسم، يتضح تصور الرجل للعملية التكلمية، وعلاقة الصوت بالمعنى فيها، وأن الصوت هو الدال، والمحتوى هو المدلول – ويسميان معا مكونات الدلالة، وهي علاقة ثلاثية؛ تجمع (بين الرمز الذي من أسمائه الدلالة أو الإشارة، وهو عبارة عن الكلمة المنطوقة المكونة من مجموعة معينة من الأصوات، مثل تفاحة، والفكرة أو المحتوى العقلي الذي يحضر في ذهن السامع، حين يسمع كلمة تفاحة، الشيء نفسه، أو المقصود أو الشيء المعني وهو في مثالنا تفاحة) [76]وفي هذا النص، توضيح وتشتيت؛ توضيح لأضلاع المثلث الإشاري، وتشتيت لوظائف مكونات الدلالة.

واللافت للنظر، في جميع ما مر من النصوص، أن الأحاديث فيها معنى ضمنيا، فهي جميعا يمثلها مثلث أوجدن وريتشاردز، ومرجعها الفكري دي سوسير . وأن كل ناقل ممن ذكرنا من العرب، قد اختار لنفسه تعريفا لمكونات الدلالة، وانحاز إلى صاحبه؛ وفي الإختيارات توسع مجال الفهم والتصور، وضاعت دقة المعنى وسلامة التعبير[77].

8- في التراث العربي: يقول مكي درار: "نحن هنا، مع حديث الدال، في العربية؛ وعندما نقابله بما ترجم عنه ومنه، نجده يلف حول المنطوق الأجنبي (SIGNE) الذي من معانيه الإشارة. وهي لفظة عامة، يعبر بها الإنسان عن مدركاته الحسية البصرية، أو مدركاته الفكرية. ومن هذا المنطوق، جاءت مفردة (SIGNGAL) وفيها تلميح إشاري أيضا؛ أما معادل الدال اللغوي، - المدلول- فترجموه بمنطوق (SIGNIFINT) وفي الجميع، ملمح الإشارة السريعة. وما قيل في الدال اقترب منه حديث الدليل.

ونتابع الحديث عن مفهوم (الدال) من وجهة نظر تاريخية، نتقصى فيها آثار الدارسين فيما قالوه فيه. ومن القدماء الذين يسجل لهم تاريخ البحث اللغوي العربي باعا في جميع المستويات اللغوية اللسانية، هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي قال في مادة (دلل) ما نصه: (الدل دلال المرأة، إذا تدللت على زوجها؛ تريه جرأة عليه، في تغنج وتشكل، كأنها تخالفه، وليس بها خلاف؛ والدالة مما يدل على من له عنده منزلة، أو قربة قريبة شبه جرأة منه، والدلالة مصدر الدليل بالفتح والكسر)[78].

ويستقى من هذا النص، أن مفهوم (الدل) في وظيفته العامة، هو إظهار شيء لجلب غيره، أو إظهار شيء،- هو الدال- لإظهار غيره.- هو المدلول – ويفهم هذا من قوله: (والدليل على من له عنده منزلة، أو قربة شبه جرأة عليه) وما نحتاج إليه ها هنا، هو تحديد المنطلقات، والمفاهيم، والمصطلحات، في التراث العربي؛ ثم نبحث لها عن محتوياتها المعبرة عنها بدقة، حتى تكون للدلالة العربية منطلقات ثابتة، ومرتبات واضحة[79].

وإذا كانت هذه الانطلاقة تعود بنا إلى مطلع القرن الثاني هجري، فإن في هذا القرن، ينطلق مسار الصوت اللغوي في خطين متقابلين، وإذا قلنا متقابلين، فإننا نجعل هذا في مقابل ما يسمى في عصرنا (ثنائية) والتقابل نوع من أنواع الثنائيات، ولكن الثنائية الحديثة –بالذات- تعني مجموعة من المتقابلات الضدية[80] ومن ثمة، حق لها أن تلحق بمفهوم الطباق عد البلاغيين العرب. أما المتقابلات الغوية العربية، فقد تكون أفرادا وقد تكون مجموعات. ففي قوله تعالى: **(إخوانا على سرر متقابلين)**[81] ليس في هذا المتقابل ضدية؛ وإنما فيه توافقية جماعية. ومن المتقابلات في هذه الدراسة، مفردتا الدال والمدلول.

يقول مكي درار: "الدال: منطوق لغوي، يفهم منه التوجيه والتسديد، والقيادة والريادة، على ما نص عليه صاحب اللسان في قوله: (ودله على الشيء سدده إليه) وتوسع صاحب التعريفات في الدليل فقال فيه: (هو كون الشيء بحاجة يلزم من العلم به، العلم بشيء آخر، والشيء الأول، هو الدال؛ والثاني هو المدلول) أي أن الشيء الأول هو الصوت؛ والعلم بالصوت، يستلزم العلم بشيء آخر هو ايحاؤه أو معناه؛ ولكن في النص إشارة لافتة للإنتباه وفي قوله: (يلزم من العلم به) أي أن العلم بالصوت وهو (الدال) يحتاج إلى صوت يوصلنا إلى العلم به. وإذا توصلنا إلى العلم به، وصلنا إلى العلم بغيره. (وهو المدلول) وفي دراستنا العربية الانية اتخذنا الصوت وسيلة مهيأة قابلة للعمل والاستعمال، دون حقيقة العلم

بها، والتفكير العملي في كيفية استخدامها وتوظيفها، ومن جهل استخدام الوسيلة، وكيفية توظيفها وتحسين مردوديتها، قلت نتائج عمله، وربما انعدمت، أو عادت عليه الوسيلة بالضرر. وفي مثالنا هذا، يكون الصوت وسيلة للغة، واللغة وسيلة للتعبير، والتعبير وسيلة للتفكير، والتفكير وسيلة لحسن المعاملة في الحياة الإنسانية؛ والأساس في الجميع، هو الصوت ونوعية التصويت.

وما يلفت الانتباه أيضا، في ما قدمناه من النصوص، أنهم مرة يقولون: (الدال) ومرة أخرى يقولون(الدليل) مع أن هناك فرقا في التركيب والمعنى؛ وإذا كان منطلق البحث، هو تحديد وظائف التركيب، في مختلف المستويات اللسانية، بدقة ووضوح، فينبغي أن نلاحظ الفرق بين (الدال) السابق ذ كره و(الدليل) الآتي حديثه.

الدليل: لقد فهمنا من منطوق الدال، انه منتقى من صيغة (دل) الثلاثي الأصل، المضاعف اللام. وأن الدال على الشيء، كالعاد من صيغة عد، والمار من صيغة مر، وكالجاد من جد في الشيء. وهذه الصيغ جميعها جاءت لاسم الفاعل الثلاثي المضاعف اللام. وحاصل المعنى في الجميع، مما ذكرناه وغيره، في ما جاء على هذا الوزن، أن وظيفته آنية حالية، منقطعة غير مستمرة وغير ثابتة.

أما صيغة (دليل) التي جاءت على وزن (فعيل) فهي تدل على المتعاكسين والمتضادين، في غالب الأحيان[82] فقد تدل على القوة والعظمة، وعلو المكانة، في مثل: شديد، ورفيع، وعزيز. كما تدل على الضعف والضعة والسفول، في مثل: سقيم، وضيع، وخبيث.[83] وهذه أوصاف ملازمة لصاحبها. ومن هنا، تكون صيغة (دال) صفة آنية، منقطعة، في مثل: (عاد للشيء، ومار بالمكان، وجاد في الأمر). بينما تكون صيغة (دليل) صفة ثابتة ملازمة لصاحبها؛ بها يعرف، وبها يتخصص ويتميز. وذلك في مثل: (عظيم ورفيع وكريم وبخيل)، وهنا تظهر ثنائيتان: واحدة يمكن وصفها بالسلبية، وهي الأولى، وأخرى إيجابية، وهي الثانية[84].

وفي مجال الصوت والتصويت، المتعلق بالمعاني الذي هو أساس المشكل والإشكال، فقد ذهب فيه الدارسون مذهبين: واحد يقول بعقلانية الدلالة الصوتية القائمة بين الصوت والمعنى ومنطقيتها، وآخر يقول باعتباطية المعنى وعشوائيتها- على ما مر معنا- ولكل من الفريقين حججه ومواقفه، وقد أشرنا من قبل إلى أن فكرة المنهج اللغوي العربي قائمة على ثنائيات ووسطيات، وقد استعرضنا بعض الثنائيات، كأمثلة ونماذج، وبقي حديث الوسطيات، ولعلنا نجد في هذه الرؤية الوسطية ما يسهم في إزالة بعض إشكال بعض النظرية الدلالية العربية. وما دمنا قبلنا بفكرة التثليث وتحدثنا عن ساقي المثلث (أ،ب) فقد بقي (ج) وهو قاعدة المثلث الوسطية الرابطة للساقين، وبها تكتمل صورته وتعريفه.

9- بين الدال والمدلول: اللغة أصوات متآلفة، في تراكيب منتظمة، منطوقة أو مرقونة. ونحن نراعي تلك التراكيب ونرعاها، ونراقب تبدلاتها وتلوناتها في الآثار العربية السليمة، المسلم بها عند أهل الاختصاص. وسيكون القرآن الكريم مرجعا رئيسا في مثل هذا الموضوع، وإذا عدنا إليه، فسنجد مادة (دلل) قد وردت فيه سبع مرات. منها ست مرات في تشكيلة (دل) المضاعف

اللام. منها قوله تعالى﴿ **ما دلهم على موته إلا دابة الأرض تأكل منساته**﴾ [85] ومن هذه التشكيلات الست، جاءت صيغة (دل) خمس مرات مسبوقة بأداة الاستفهام (هل) وجاءت مرة واحدة في تشكيلة (دليل) وذلك في قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا** ﴾[86] وإذا توقفنا عند هاتين التشكيلتين (دل/دليل) أمكن لنا أن نتصور مقصد التوظيف ومبتغاه في كل منهما، وحينها تكون صيغة (دل) تستعمل لوصف الحال، بينما صيغة (دليل) تستعمل لوصف الذات، والذي يدعم هذا المنحنى، أن الصيغة الوحيدة التي جاءت على تشكيلة (دليل) دلت على ثبات الصورة، في قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلاً**﴾ أي ثابتة مثبتة دائمة، بينما دلت صيغة (دل) على وصف حالة معينة في واقعة معينة، منها قوله تعالى: ﴿ **هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُ**﴾ [87] وهذه أولى الفروق الكامنة في خلفيات توظيف المفردتين (دل، ودليل) وهي فروق لغوية صوتية دقيقة يجب أن تراعى وظيفة الصوت وتوظيفه فيها.

إن هذه الفروق مهمة، في مثل هذه البحوث الموجهة نحو تحديد مفاهيم المحتويات وعلاقتها بالأشكال، وإذا كانت الدراسة في الموضوع لا تهتم بمفاتيحه- التي هي مفاهيمه ومصطلحاته- فإنها لا تتواصل إلى النتائج المرجوة منها، وإذا كان البحث في الدلالة لا ينطلق من مفهوم المنطوق، فسينحرف مساره، والانحراف نوعان: شكل ومحتوى، وهما متلازمان في تحديد بعضهما، بحيث أن كل شكل يشير إلى محتوى معين، - مما سبق ذكره- وكل محتوى يتطلب شكلا معينا محددا، ومن ثمة فهما متعامدان متقاطعان، مستشهدا مكي درار بنص الجاحظ: ((الإشارة واللفظ شريكان، ونعم العون هي له ونعم الترجمان هي عليه) ويعني بالإشارة هنا ما يعرف عند اللسانيين بصواحب الكلام، أو ما يعرف عند رجال التعليم بوسائل الإيضاح ، وهي كل وسيلة ساهمت في إظهار المعنى وتوضيحه[88].

ومفاد هذا ، إن محتوى الكلام الذي يسمى معنى، يحتاج إلى شكل يحويه وإلى وسيلة تعمل على إيصاله، ومعنى هذا أيضا، أن عملية الكلام تحتاج إلى ثلاثة أبعاد عند أدائها، تحتاج إلى صوت منطوق ومعنى محمول وتلوين للتوضيح.

وما نريد أن نتوصل إليه، من معالجة هذه المفاهيم، في هذا الموضوع، هو إقامة الفوارق بين مجالي المعنى والدلالة وأن (الدال) يرتبط بالتوجيه الحالي الظرفي الواقعي، بينما يختص (الدليل) بالعلاقة الثابتة، والتخصص الدائم وكمثال على ذلك نقول: إذا دخلت مدينة وسالت احد المارين ممن لا اعرفه عن المكان الذي أبحث عنه ، فقادني إليه ودلني عليه فهذا (دال)، في حين، إذا زرت متحفا وطنيا، أو معلما أثريا كتيمقاد في الجزائر، أو الأهرام في مصر، أو البتراء في الأردن أو متحفا من متاحف العالم، فإن الزائر يجد في هذه الأماكن كلها، إنسانا متخصصا بالتعريف بها، وبمحتوياتها، وهذا المكلف، بهذه المهمة التي تعد وظيفته الدائمة، وتدر عليه مردودا ماليا، يسمى (الدليل) ومن هنا، يكون الدال آنيا والدليل دائما.

وإذا انتقلنا بهذا التصور إلى مجالي المعنى والدلالة اللغوية، واعتبرنا كلا من الصوت السمعي والشكل البصري دليلا، - وهو مقصدنا

– قدنا ذلك إلى اتجاهين: أولهما الدال (sigifiant) وهو التشكيل الصوتي الخاص، الحامل لمعنى طبيعي خاص، في تشكيلة خاصة، متفق عليها بالوضع، بينما يقودنا مفهوم الدليل (gide) إلى معنى يدركه العقل، وهذا فرق بين المعنى العقلي والمعنى الطبيعي[89].

10- الصوت والمعنى: لقد تنبه اللغويون العرب، قديما إلى هذه الظاهرة – علاقة الصوت بالمعنى[90] -كانوا فيها فريقين أيضا، واحد يقيم بين كل تشكيلة صوتية معنى مختصا بها، لا يقبله غيرها، وقد قال بهذه الفكرة الخليل بن احمد الفراهيدي، (ت 175هـ) وابن جني (ت 392هـ) قال الخليل: (صر الجندب، وصرصر الأخطب فكأنهم توهموا- أي تصوروا – في صوت الجندب مدا، وفي صوت الأخطب ترجيعا وترديدا)[91].

إن هذه الفكرة قد تطرقنا إليها من قبل عند حديثنا على التقسيمات الصوتية، وقلنا في محاكاة صوت الماء (شررر) بتكرار الراء، وفي الهواء (افف) بتكرار الفاء، وها هي تتأكد عند الخليل، حيث قال (صرَّ الجندب) أي كرروا الراء، عند محاكاة ما سمعوه من صوته[92].

وجاء ابن جني بأمثلة في هذا الموضوع، ولكن ليس بالعلاقة الصوتية، وإنما بالعلاقة المعنوية، القائمة على علاقة الجذور الصوتية ومثل لذلك بصيغتي (كلم/قول) وقال فيهما: (عقدنا تقاليب الكلام) الستة على القوة والشدة، وتقاليب (القول) على الإسراع والخفة)[93] وقد عقد ابن جني أبوابا خاصة للحديث عن علاقة الصوت بالمعنى منها: تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، وإمساس الألفاظ لإمساس المعاني[94] وهذان النصان ، للخليل وابن جني ، مثالان على من يقول بعلاقة عناصر التصويت بالمعنى.

هذه صورة من صور العلاقة العقلية بين الصوت والمعنى، والصوت والدلالة، عند بعض القدماء، وهذا ما يقال فيه (دليل) وهناك غير هؤلاء ممن يقول بغير هذا، كالجرجاني، وسنقف عند رأي كل فريق في موضعه، وهذه إحدى ثنائية المنهج، سقنا الحديث عنها هنا، في شكل فقرة اعتراضية توضيحية ، لنعود من بعدها إلى ما كنا فيه من حديث الثنائيات[95].

11- رأي مكي درار في المدلول: يقول درار: "سبقت الإشارة إلى أن علاقة الدال بالمدلول كعلاقة الفاعل بالمفعول، إلا أن الفاعل مسند إليه، ولا يتصدر التركيب في الجملة الفعلية، خلاف الدال الذي يمكن تصنيفه في خانات التراكيب الاسمية التي يحتل المسند إليه فيها صدارة التركيب، ثم إن علاقة الفاعل بالمفعول هي علاقة مؤثر ومتأثر بينما علاقة الدال بالمدلول، هي علاقة تكامل وتعامد، ومن ثمة، تكون علاقتهما شبيهة بعلاقة (المبتدإ والخبر) مخبرٌ به، ومخبرٌ عنه، وكعلاقة المشبه بالمشبه به، هما طرفا القضية اللغوية الصوتية الفكرية وفي كل حال، هما عنصران مكتملان في ذاتهما متكاملان متعامدان مع بعضهما، ومن هذا التصور، قدم الدارسون المختصون الدال والمدلول، في شكل مثلث متساوي الساقين، سمو أحد ساقيه (الدال) وسموا الساق الثاني (المدلول)"[96].

12- في علاقة الدال بالمدلول:موضوع البحث الدلالي كله، بما فيه من شكل ومحتوى، هو بحث عن العلاقات وفي العلاقات وبالعلاقات، وحياة

الكائنات كلها علاقات، وعند هذه الفكرة، توقف القدماء والمحدثون والمعاصرون، من مبتدئين وتابعين، بعضهم صرح بها وأوضح، وبعضهم أشار إليها وألمح، ونعود مع الجميع إلى منطلقات الدرس اللغوي الصوتي العربي، لتكون وجهتنا صحيحة سليمة قدر الإمكان.

يذكر درار على سيبويه ودراسته عن الثنائيات كقوله: هذا باب اللفظ والمعنى، وهذه ثنائية، ثم يقول: (اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين- في مثل: (جلس وذهب) واختلاف اللفظين والمعنى واحد في مثل: (ذهب وانطلق) واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في مثل: (وجدت عليه من الموجودة أي حزنت، ووجدت الشيء عثرت عليه) ونقف عند هذا النص ، ونبدي فيه برأينا من جانبين: أولهما، أن بين الدال الذي هو (اللفظ)، والمدلول الذي هو (المعنى) علاقة ما، وحتى إن كانت إشارة سيبويه من باب المشترك اللفظي، فهم يثبت أنت هناك علاقة إيجاب أو سلب، في كل تركيب، وتلك العلاقة – السلبية هنا- هي التي جعلت اللفظين المتفقين نطقا يختلفان معنى، وهو ما يشير إلى عشوائية الدلالة واعتباطية المعنى، وذلك ما يبحث فيه الباحثون، والجانب الثاني، أن سيبويه لم يوفق –حسب رأينا- في اختيار أمثلته، حيث جعل لفظتي (ذهب وانطلق) مختلفي النطق متفقي المعنى، وهذا مقبول من حيث تقاربهما في المعنى – مع تحفظ عليه منا- والظاهر مما قدمه، أن مفهوم الانطلاق يوحي بعموم التحرر، بينما يعني الذهاب عموم المفارقة، وذلك كقول الذي أوتي جوامع الكلم – عليه السلام- للمشركين يوم الفتح (اذهبوا فأنتم الطلقاء) أي الأحرار المتحررون، فجمع بين اللفظين معا، (طليق وذاهب)ولو قال: اذهبوا فأنتم الذاهبون انطلقوا فإنكم المنطلقون ، ولكن المعنى غير مستقيم[97].

كما أن سيبويه، وظف لفظة (ذهب) مرتين مرة في مقابل الجلوس ومرة في مقابل الانطلاق، مع أن الجلوس ضده الوقوف، وهذا يقودنا مرة أخرى إلى القول بأن بين اللفظين المتغايرين نطقا أو تركيبا، توجد علاقة ما ، لكن هذه العلاقة تختلف باختلاف عناصر التشكيل، وذلك بين اللفظ واللفظ من جهة، وبين التشكيل ومحتواه من جهة ثانية، وبين المعنى والدلالة أو الفكرة من جهة ثالثة، والكل تحت مراقبة الفكر في عملية التصويت، وسنقف عند هذه المفاهيم جميعها بشيء من التفصيل والتوضيح.

يقول مكي درار: "وإذا عدنا إلى حديث الدال والمدلول اللذين كنا شبّهنا علاقتيهما بالفاعل والمفعول، في مجال التراكيب النحوية، و(النحو، انتحاء سمت كلام العرب)[98] ومن معاني (السمت) حسن الجوار[99] وهو حسن التنظيم في مجال الدراسات اللغوية، وفي هذا التداخل والتشابك، تبقى المفاهيم والاصطلاحات غير دقيقة في ما تعبر عنه، ويبقى مفهوما المعنى والدلالة وما بينهما من تلاق وافتراق من أهم القضايا وأكثرها صعوبة وأشدها خطرا، ومع ذلك ، لم نعدم مساعدا من الدراسات اللغوية والدارسين العرب"[100]، يتقدمهم الجاحظ في حديثه عن البيان بقوله: (البيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى وهتك الحجاب دون الضمير)[101] وقال فيه البلاغيون: (البيان لغة هو الكشف والإيضاح والظهور، واصطلاحا أصول يعرف بها

إيراد المعنى الواحد بطرق يختلف بعضها عن بعض)[102] ومن هذه النصوص المتقدم ذكرها، يظهر أن الفرق بين الاصطلاحات غير دقيق، مما يجعلها تحتاج إلى اصطلاح يوحد مبين محتوياتها، ومع ذلك يمكن أن نستشف مفهوما يقترب منه الجميع ويوشك ان يجمع شمل الجميع، وهو قول سيبويه: (اختلاف اللفظين والمعنى واحد) وما قاله الجاحظ: (البيان كشف عن المعنى وإظهاره) ولم يقل أي منهما: (كشف عن الدلالة) مما يقودنا إلى القول: إن هناك فرقا بين مفهومي المعنى والدلالة، عند الدارسين المختصين[103].

إن هناك فرقا بين مفهومي المعنى والدلالة، وأن هناك علاقة بينهما، فتلك نتيجة مهمة، ولكننا هنا لا نبحث عن هذا، وإنما نبحث عن علاقة العلاقة بينهما، أي عن علاقة المفاهيم الدلالية بالمفاهيم البلاغية التي يتقدم بحوثها موضوع التشبيه، وقد قال فيه المختصون: (هو عقد مماثلة بين أمرين أو أكثر بأداة، لغرض يقصده المتكلم)[104] وإذا تأملنا أبعاد هذا النص وتدبرناه، وجدناه يحاذي جميع ما عرضناه من مفاهيم، كاللفظ والمعنى في المستوى الإفرادي الصرفي، والمسند والسند إليه، في المستوى التركيبي النحوي، ثم روابط الفقرات في المستوى الأسلوبي البلاغي.

وما يتميز به هذا النص عما سبق انه عقد مماثلة – كما جاء فيه – بين أمرين أو أكثر، تقوم فيه الأداة بوظيفة الربط بين جميع العناصر، بالمماثلة والتشابه، والتشبيه هو علاقة تربط بين عنصرين، يمكن أن يكون الدال والمدلول، المثلث –الذي قدمناه من قبل- طرفيها ويبقى قوله: (قصد المتكلم) والقصد هو منتهى مسار الباحثين[105].

ولم نعثر في آثار الدارسين- في ما توصلنا إليه- على من تحدث عن القصيدة في الدلالة، وما تكرر وتردد عند الجميع، هو الدال والمدلول، مع اختلاف في ما سواهما، مما يسمى محتوى، مع تجاهل كلي لمبدأ القصيدة في التعبير، والقصيدة تماثل (عقد النية) في الأعمال الدينية، وكل ما بني على غير النية فهو باطل، أما إن كان على سوء نية، فذلك أقبح وأشنع.

والملاحظة الأخيرة أن العلاقة التي تحدثنا عنها مستقاة من أقوال المختصين وآرائهم، وأنها ثنائية التوجه، أي انها تقيم الربط بين عنصرين، هما ساقا (أ،ب) من مثلث الدلالة الذي قدمناه من قبل، وأهم ما يلاحظ هناك، وأن هذا المثلث ناقص التشكيل، لأن للمثلث ثلاثة أضلاع، واحد منهما يسمى قاعدة، أما الذي قدمناه، فهو منقول من آثار الدارسين العرب، عن غير العرب، وله ضلعان فقط، متفق عليهما، وتنقصه القاعدة التي يرتكز عليها، وتكتمل بها صورته[106].

13- مرجعية الدلالة في رأي مكي درار: عن مرجعية الدلالة يقول مكي درار: "لقد رجحنا هذا العنوان عن غيره، لأنه واسع الصورة والتصور، قابل لغيره من المفاهيم والمصطلحات، وبه يمكن جمع الشتات، لنصل منه إلى التركيز والتعيين والتحديد لما بعده.

المرجعية في مفهومها العام أو من مفاهيمها، أنها الصورة المثلى، والقيمة التي يتخذها الباحث مرجعا، فيها المعطيات ومنها المنطلقات، وعليها تقام التصورات، وتأتي النهايات وتحقيق الغايات"[107].

وإلى هنا يضيف درار، نكون تعاملنا مع مفردتين من ثلاث، تعاملنا مع الدال والمدلول، وبقيت الثالثة، وهي (المرجعية) والمرجعية مفردة مستقاة من المرجع، كالمصطلحية من المصطلح، والمنهجية من المنهج، وفي تحديد المعنى اللغوي للمرجع قالوا: هو (الرجوع إلى الموضع الذي كان ، وهو خلاف المصير الذي هو رجوع إلى موضع لم يكن فيه)[108] وقالوا في الرجوع، هو: (حركة واحدة في سمت واحد، لكن على مسافة حركة هي مثل الأولى، بعينها، بخلاف الانعطاف)[109].

يضيف درار: "لنعد إلى من اعتمدناهم من قبل، حتى لا نغمطهم حقوقهم ولا نجحد فضلهم، حين قلنا: إن جميع من تحدثنا عنهم قالوا: (بالمرجعية) ومن ثمة، كانت منطوقا مشتركا بينهم، أما معنى المرجعية ففيها تفاوت، في التحديد، فقد قرنها أحمد مختار عمر بالفكرة والمدلول، أي أننا نقول: مرجعية، كما نقول مدلول، وإذا كان من معاني المدلول (المعنى) أيضا، فقد صار منطوق المرجعية والفكرة والمدلول شيئا واحد"[110].

ورسم أحمد محمد قدور، مفردة المرجع، على الساق (أ) من مثلث الدلالة، وتحدث في ما بعد عن علاقة الدال بالمدلول، وساق أقوالا لغير العرب، وظهر من كلامه أنه استبدل مفردة (مرجع) بمفردة (فكر) لينقل عن بنفنيست قوله: (إن العلاقة بين الدال والمدلول ضرورة لتكوين الرمز)[111] ويعلق قدور على هذا الحديث بقوله: (فبنفنيست ينكر العلاقة الاعتباطية بين الدال والمدلول)[112] ومؤدى هذا ، إن بين الدال والمدلول علاقة فكرية – مادام المرجع والفكر عنده شيئا واحدا.

كما نجد مفردة (مرجع) عند عبد القادر عبد الجليل مقترنة بمفردة الفكر، وبعبارة التصور الذهني، وهنا يظهر الأمر واضحا من أن مفهوم المرجع هو الفكر، وإذا أضفنا إليه عبارة التصور الذهني، قام عندنا مثلث جديد على أحد ساقيه (أ) مرجع وعلى الساق (ب) الفكرة وعلى الساق (ج) التصوير الفكري، ومن هنا ندخل في ما لا يتناهى من المتتاليات اللفظية.

وما يسترعي الانتباه أن جميع الآراء والنظريات ترتكز على الفكر والتصور الذهني، وقد اتضح في خلاصة ما قيل: إن مفردات الفكر والذهن والتصور، توزعت على جميع سوق المثلث، وإذا كانت للمرجعية جميع هذه الأسماء، فلم يبق للدال والمدلول مكان في المثلث، ومن هنا يبدو الخلط واضحا، وكأنه متعمد في كثير من الدراسات المعاصرة، ولعل أصحابها متأثرون بفكرة الفوضى الخلاقة.

يخلص درار إلى القول: "ونتوصل من جميع ما قيل في المرجع والمرجعية، عند المحدثين والمعاصرين، إلى أنها الفكرة التي تضم المعنى وتنظيمها، وإلى هنا نحن في حديث تحديد مرجعية العلاقات، وقد انزلق البحث من حديث المفهوم إلى الحديث عن وظيفته وعلاقته مع غيره، كما انزلق إلى الحديث عن مفاهيم مطلقة مجردة، قد تعد اللغة جزءا منها، ولكنها في الوقت ذاته، هي أفكار تعمل على الابتعاد عن البحث اللغوي العملي الدقيق، وتنتقل به من علاقة الصوت بالمعنى، إلى البحث عن علاقة الصورة الفكرية المجردة، بالصورة الحسية المادية، وإن كان بين النظريتين تكامل، فبينهما تقاطع، وبقى الخط الأفقي المستقيم الرابط بين ساقي

المثلث الذي هو قاعدته بالمنظور الهندسي – الذي سماه البعض مرجعية،- غير واضح المفهوم والوظيفة"[113].

14- الثلاثيات عند العرب بدل الثنائيات: عند تتبع مسار الدراسات اللغوية العربية عبر الزمان والمكان والأعلام وأعمالهم نجد فكرة التقسيم والتوزيع والتصنيف، ظاهرة غالبة على منتوجهم الفكري، وهذا التوجه محمود –مسبقا- لأنه توجه فكري رياضي يقوم على المقادير الحسابية والتصورات الرياضية الذهنية، وإذا تتبعنا آثار العرب في مجال الدراسات اللغوية، استوقفتنا نظرية التقييم الرياضي في مطلع كل دراسة ومستهل كل باب.

فها هو أبو الأسود فاتح باب الدراسة اللغوية العربية يستهل عمليه بفكرة حسابية ثلاثية، تتضح من قوله لكتابه، إذ رأيتني فنحت فمي بالحرف، ضع نقطة فوقه، وإذا كسرت شفتي بالحرف ضع نقطة تحته، وإذا ضممتهما ضع نقطة بين يديه[114] ومن هذا المنطلق كانت الصوائت العربية القصيرة التي قال بها، ولم يقل إذا أسكنت الحرف.

وهذا سيبويه من بعده، صاحب أول كتاب عربي في لغة العرب، يقول في مستهل حديثه عن اللغة: (الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، ليس باسم ولا فعل)[115] وفي هذا النص تقسيم حسابي رياضي ثلاثي عنصران واضحان (اسم وفعل) وثالث عام مبهم متروك للمفكر اللغوي حصره وتحديده، ثم يشرع التقسيم العددي الواضح بقوله عن اللغة: (وهي – أي اللغة – تجري على ثمانية مجار)[116]، ومن بعد هاتين المقدمتين الرياضيتين ينطلق في التوضيح والتحديد والتعين للعناصر المقصودة بالذكر.

ومن الذين عملوا بالتقسيم الثلاثي المعجميون، ومن أولئك ابن دريد صاحب الجمهرة، فقد روى عنه السيوطي أنه بنى نظرته المعجمية على تقسيمات ثلاثية وذلك في قوله : (إذ أردت أن تؤلف بناء ثنائية أو ثلاثيا أو رباعيا، أو خماسيا، فخذ من كل جنس من أجناس الحروف المتباعدة، ثم أدر دائرة ، فوقع ثلاثة أحرف حواليها، ثم فكها من عند كل حرف، يمنة ويسرة، حتى تفك الأحرف الثلاثة، فيخرج من الثلاثي ، ستة أبينة ثلاثية، وتسعة أبنية ثنائية، وهذه الصورة)[117] ويرسم مثلثا على ساقه الأيمن (ب) وعلى ساقه الأيسر (ج) وعلى ساقه السفلي المستقيم (د) ومن هنا يكون الساق (أ) يعبر عن الدال، والساق (ب) يعبر عن المدلول، والساق (ج) يعبر عن المرجعية، وهذه الصورة على وضوحها هنا لم يعتمدها المحدثون العرب ، ولم يشيروا إليها، ولم ينتبهوا غيرهم على وجودها، ومن يتابع حديث التثليث في اللغة العربية سيطلع على أكثر مما قدمناه هنا[118].

ومن بعد هؤلاء تظهر مفردة التثليث في آثار مستقلة ، واتخذت اسم المثلث عنوانا لها وموضوعا، ومن هذه الأعمال: مثلث محمد بين المستنير، المكنى قطرب (ت 209، هـ)[119]، مثلث السيد البطليوسي، مثلث حسن قويدر المولود بمصر (سنة 1204هـ) ويظهر من هذه العناوين، عدد ثلاثة وتطبيقه في الدراسات اللغوية.

ومن هذه المنطلقات، استقر العدد ثلاثة، في التفكير اللغوي العربي، ونال شرعيته فيها،

وصارت التآليف تنطلق من هذا العدد، كقول ابن آجروم: (الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع)، فهذه أقسام ثلاثة (لفظ، مركب، مفيد)، ثم يصرح بالعدد فيقول: (وأقسامه ثلاثة: اسم، فعل، وحرف جاء لمعنى)، وعمل من جاء من بعد هؤلاء بهذا التقسيم، وربما اقتصر بعضهم في التعبير واختصر، حتى أخل بالمعنى ، كمن قال: (الكلام: اسم، وفعل، وحرف) فمن وقف عند الحرف، قد أخل بالمعنى، ويصبح لكل حرف معنى، مع أن الحروف قسمان: منها حروف المعاني، ومنها حروف المباني كما يصبح من خلال هذه النظرة ، لصيغة (كتب) ثلاث معان، لأن فيها ثلاثة حروف، ولكل حرف معنى، ومن هذه النظرة يغيب تحديد المعنى ، موضعا ومفهوما ووظيفة.

كما نجد عند غير اللغويين حديثا عن التثليث في اللغة ، كحديث ابن سينا عن دلالة اللفظ على المعنى، وقد جعل الدلالة ثلاثة أقسام: دلالة تضمين، ودلالة مطابقة، ودلالة استتباع، وجمعها كلها تحت فكرة التثليث وقال فيها: (إما على سبيل المطابقة ، بأن يكون ذلك اللفظ موضوعا لذلك المعنى، وبإزائه، مثل دلالة (المثلث) على الشكل المحيط به ثلاثة أضلاع، وإما على سبيل التضمين، بان يكون المعنى جزءا من المعنى الذي يطابقه اللفظ، مثل دلالة (المثلث) على الشكل، فإنه يدل على الشكل ، لا على أنه اسم الشكل، بل يكون اللفظ دالا بالمطابقة على المعنى، ويكون ذلك المعنى يلزمه معنى غيره ، مثل دلالة السقف على الحائط)[120] وفي هذه الحالات جميعها شاع اسم المثلث والعدد ثلاثة.

ولكن بقي مفهوم المرجعية ووظيفة المرجع غير واضحة في كل ما قيل، وكل ما فهمناه من ذلك، أنها صورة من صور الفكر والتفكير، وهذا التصور ينقلنا من مجال اللغة إلى مجالي الفلسفة وعلم النفس، وعندئذ ننقل من مجالي التطبيق والتدريب، إلى مجالي التفكير والتجريد، ومن ثم نزداد بعدا عن اللغة وصوتياتها[121].

خلاصة: في ختام هذه الورقة البحثية توصلنا إلى الملاحظات الآتية:

1- إن مفردات اللغة هي شبه بالعملات، ولكل عملة شكلان: واحد رمزي ثابت، هو معناه وقيمتها، وآخر عددي متغير، هو مكوناتها، من صوامت الإفراد، ومفردات الجمل، وجمل الفقرات، ثم فقرات الأسلوب، كما أن لكل تشكيلة قيمتين: واحدة، ذاتية محلية داخلية، وأخرى خارجية، باعتبار المحيط والجوار والاختلاط، والتنافس على الثبات في الميدان.

2- الدلالة أعم من الإرشاد والهداية، والإرشاد لغة، دون الدلالة، ومن هنا، بدأت مفردة الدلالة تتحول إلى مصطلح خاص، كعلامة مشيرة بحضورها، إلى ما هو مخفي غائب عن مدركات الناظر إليها. ثم تطور مفهومها وتوسع من داخله، وتحدد من خارجه، فأصبح محصورا في جانبين هما: الدال أي (العلامة اللغوية) وهي شكل الغائب وصورته، كالصوت اللغوي المنطوق، أو الرمز البصري المكتوب، سواء كان صائتا، أم صامتا، أم مقطعا مركبا منهما، من جهة أولى. ثم المدلول، - وهو مرجعية العلامة – أو معنى الشكل ومحتواه وخلفيته، من جهة ثانية، وتبقى جهة ثالثة مهمة وهي: تحديد العلاقة التي تربط الدال (الذي هو الشكل والصورة

الصوتية النطقية) من جهة؛ بالمدلول (الذي هو المعنى والفكرة والمحتوى) من جهة أخرى. وهذه العلاقة هي أهم ما يلفت الانتباه في علم المباحث الدلالية.

3- فاللغة في أصلها مفردات تمدها أصوات، هي صورها وأشكالها، وبداخلها محتوياتها ومعانيها، وهي في مجملها تراكيب، والخطوط الفاصلة بين الشكل والمحتوى رقيقة دقيقة رفيعة، وعلاقات الاتصال ومراحله تقوم على أربعة أركان رئيسة وهي: المرسل، والمتلقي، والرسالة، والهدف. وكل ما سوى هذه العناصر مقام عليها ولاحق بها؛ كالقناة، ونوعية الرسالة، والترجيع، ومنه فالدلالة نوعان: مقيدة خاصة، ومطلقة عامة، ففي مثل قولنا: (الباب مفتوح) هذه جملة مؤلفة من مسند ومسند إليه، وتعد جملة تامة مفيدة من وجهة نظر دراسية نحوية، ولكن يبقى من الفاتح؟- المرسل- وبماذا فتح؟ (الوسيلة) ولماذا فتح؟ (القصدية) وهذه العناصر كلها مغيبة. فدلالة هذه الجملة غير كاملة، لعدم اكتمال مكوناتها؛ وإن كانت مقبولة من وجهة نظر نحوية؛ فهناك ما يعرف بنحو الجملة ونحو النص، وهذه التركيبة تنتمي إلى نحو الجمل، وتعد هذه التركيبة اللغوية الصوتية كاملة، لاكتمال عناصرها. وهي الدال والمدلول والوسيلة القصدية.

4- إن محتوى الكلام الذي يسمى معنى، يحتاج إلى شكل يحويه وإلى وسيلة تعمل على إيصاله، أي أن عملية الكلام تحتاج إلى ثلاثة أبعاد عند أدائها، تحتاج إلى صوت منطوق ومعنى محمول وتلوين للتوضيح.

5- الفوارق بين مجالي المعنى والدلالة هي أن (الدال) يرتبط بالتوجيه الحالي الظرفي الواقعي، بينما يختص (الدليل) بالعلاقة الثابتة، والتخصص الدائم ، ويكون الدال آنيا والدليل دائما.

6- إن هناك فرقا بين مفهومي المعنى والدلالة، وأن هناك علاقة بينهما، والأهم هو علاقة العلاقة بينهما، أي علاقة المفاهيم الدلالية بالمفاهيم البلاغية التي يتقدم بحوثها موضوع التشبيه الذي يحاذي بعض المفاهيم، كاللفظ والمعنى في المستوى الإفرادي الصرفي، والمسند والمسند إليه في المستوى التركيبي النحوي، ثم روابط الفقرات في المستوى الأسلوبي البلاغي، وتقوم فيه الأداة بوظيفة الربط بين جميع العناصر، بالمماثلة والتشابه، والتشبيه هو علاقة تربط بين عنصرين، يمكن أن يكون الدال والمدلول، المثلث وقصد المتكلم والقصد هو منتهى مسار الباحثين.

7- لا أحد تحدث عن القصدية في الدلالة، وما تكرر وتردد عند الجميع، هو الدال والمدلول، مع اختلاف في ما سواهما، مما يسمى محتوى، مع تجاهل كلي لمبدإ القصدية في التعبير، والقصدية تماثل (عقد النية) في الأعمال الدينية، وكل ما بني على غير النية فهو باطل، أما إن كان على سوء نية، فذلك أقبح وأشنع.

8- المرجع والمرجعية، عند المحدثين والمعاصرين هي التي تضم المعنى وتنظيمها، أي تحديد مرجعية العلاقات، هي أفكار تعمل على الابتعاد عن البحث اللغوي العملي الدقيق، وتنتقل به من علاقة الصوت بالمعنى، إلى البحث عن علاقة الصورة الفكرية المجردة بالصورة الحسية المادية، وإن كان بين النظريتين تكامل، فبينهما تقاطع، وبقى الخط الأفقي المستقيم الرابط بين ساقي المثلث الذي هو قاعدته بالمنظور الهندسي

–الذي سماه البعض مرجعية- غير واضح المفهوم والوظيفة.

الهوامش

[1] - ابن منظور: لسان العرب، ج11، دار صادر، بيروت، ط1، ص 247، مادة (دلل).

[2] - الفيروز آبادي: (مجد الدين محمد بن يعقوب): القاموس المحيط، دار العلم للجميع، بيروت، (دط)، (دت)،ج3،ص 377.

[3] - الزبيدي(محمد مرتضى): تاج العروس من جواهر القاموس، دار مكتبة الحياة، بيروت،ط3، 1968،ج7، ص 324.

[4] - الرديني محمد علي عبد الكريم: فصول في علم اللغة العام، ص 195.

[5] - الجرجاني الشريف: التعريفات، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت، 1978، (دط)، ص 109.

[6] - التهانوي محمد علي: موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، ج1، ص 787.

[7] - عمر أحمد مختار: علم الدلالة، دار عالم الكتب القاهرة، 1988م، ص 11، وينظر أيضا Geoffry leech, semantics: the stady of meaning; penguin books;1983,pp09- 23.

[8] - بوجادي خليفة: محاضرات في علم الدلالة مع نصوص وتطبيقات، بيت الحكمة، ط1، الجزائر، 2009، ص 23.

[9] - سورة مريم: من الآية 83.

[10] - ابن جني: أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج2، ط4، ص147.

[11] - السيوطي جلال الدين: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، مطبعة السعادة، مصر، 1325هـ، ص 31.

[12] - المصدر نفسه، ص 47.

[13] - ابن جني: الخصائص، ج2، ص 115.

[14] - المصدر نفسه، ج2، ص 135.

[15] - المصدر السابق، ج2، ص 147.

[16] - نفسه،ج2، ص 145.

[17] - بوجادي خليفة: محاضرات في علم الدلالة، ص ص 49-51.

[18] - المرجع نفسه، ص 52.

[19] - الرديني محمد علي عبد الكريم: فصول في علم اللغة العام، ص 207، ومنقور عبد الجليل،: علم الدلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص 41، ومحمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 291.

[20] - الرديني محمد علي عبد الكريم: فصول في علم اللغة العام، ص 210.

[21] - تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، 1955م، ص 244.

[22] - تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1950م، ص 127 وما بعدها.

[23] - أنيس إبراهيم: دلالة الألفاظ، ص 71.

[24] - صبحي صالح: دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط13، 1997، ص 142.

[25] - الخولي محمد علي: معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، د ط، 1982م، ص 58.

[26] - حيدر فريد عوض: علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1426هـ/ 2005م، ص 30.

[27] - بشر كمال: علم اللغة العام، الأصوات دار المعارف، مصر، ط9، 1986م، ص 12.

[28] - حركات مصطفى: الصوتيات والفونولوجيا، المكتبة العصرية. صيدا، بيروت، ط1، 1418هـ/ 1998م، ص 14.

[29] - ينظر: السعران محمود: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص 194، وأحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص 65.

[30] -ابن جني أبو الفتح عثمان: الخصائص، ج2، ص159.

[31] - المصدر نفسه، ص160.

[32] - نفسه، ص 160.

[33] - نفسه، ص 160 وما بعدها.

(34) ينظر: مدخل إلى علم الدلالة، سالم شاكر، تر: محمد يحياتين: 21

(35) ينظر: المرجع السابق: 18.

(36) ينظر: مدخل إلى علم الدلالة الألسني: 34.

(37) ينظر: علم الدلالة، بيار جيرو: 61-63.

(38) ينظر: مدخل إلى علم الدلالة، سالم شاكر: 23.

(39) ينظر: اللسانيات وأسسها المعرفية: 95.

(40) المرجع السابق: 74

(41) علم الدلالة، بيار جيرو: 50، وينظر: علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي: 51 – 54.

[42] البروفيسور مكي درار من مواليد 1938م بمرسى بن مهيدي بتلمسان بالجزائر، حفظ القرآن الكريم من أبيه، التحق بمؤسسة القرويين بالمغرب الأقصى ثم توقف عن الدراسة والتحق بصفوف جيش التحرير الوطني إبان ثورة التحرير فكان مدربا في معسكرات الثورة بالمغرب، انتقل بعدها إلى جنوب الجزائر فكان ضابطا مسؤولا عن فرقة السلاح الثقيل، المضاد للدبابات والطائرات.

- بعد الاستقلال انسلخ من الجندية والتحق بالتعليم الأساسي وحصل على جميع شهاداته العلمية والمهنية، انتسب الى المدرسة العليا للأساتذة بالقبة وحصل منها على شهادة الكفاءة العليا للتعليم الثانوي، التحق بالتعليم الثانوي وحصل على جميع شهاداته العلمية والبيداغوجية، درّس في دار المعلمين أربعة عشر عاما.

- حصل البروفيسور مكي درار على شهادة الليسانس في اللغة العربية من جامعة الجزائر وشهادة الليسانس في علم النفس التربوي وشهادة في المنهجيات وشهادة الدراسات المعمقة وماجستير في اللسانيات ودكتوراه دولة في الصوتيات وشهادة في الوسائل السمعية البصرية من جامعة قرونوبل بفرنسا، ثم شهادة في تعليمية اللغات من الجامعة نفسها.

- تولى التدريس في الجامعة فدرس الصرف والنحو وفقه اللغة واللسانيات العامة والتطبيقية إلى جانب الصوتيات كمقياس متخصص فيه واشتهر به.

- شارك في عدة ملتقيات وطنية ومغاربية ودولية وله مقالات في دوريات علمية وخمسة كتب مطبوعة وأخرى تحت الطبع.

- أشرف ولا يزال على شهادات الماجستير والدكتوراه وشارك في مناقشات علمية وطنية وزار بلدانا عربية وأجنبية

في مجال البحث والبعثات العلمية وهو الآن أستاذ الصوتيات في جامعة وهران.

[43] مكي درار: ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، 1433هـ-2012م، ص31.

[44] المصدر نفسه، ص32.

[45] مكي درار: ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، 1433هـ-2012م، ص32.

[46]- ولّد سيبويه من الحروف العربية التسعة والعشرين، ثلاثة عشر صوتا، سمّاها فرعية، وبها بلغ عدد الحروف العربية اثنين وأربعين حرفا، وكان ذلك أول توسعة صوتية وآخرها في تاريخ أصوات اللغة العربية ينظر الكتاب ج، 4، ص432.

[47] المصدر نفسه، ص33.

[48] نفسه، ص33.

[49] نفسه ص33 وما بعدها.

[50]مكي درار: ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، 1433هـ-2012م، ص34.

[51] المصدر نفسه، ص34.

[52] مكي درار: ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، 1433هـ-2012م، ص92.

[53] مكي درار: ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، 1433هـ-2012م، ص94.

[54] المرجع نفسه، ص95.

[55]- أبو البقاء الكفوي، معجم الكليات، ج 4،ص 251، ع 1.

[56]- نفسه، ص 251، ع 2.

[57]- أبو البقاء الكفوي، الكليات، ج2، ص320و321، باختصار.

[58] مكي درار: ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، 1433هـ-2012م، ص99.

[59]- الآية 67 من سورة الزخرف.

[60]- الآية 14 من سورة سبأ وسنلأتي بها تامة لاحقا.

[61]- في قوله (هل أدلك على شجرة الخلد) الآية 120 من سورة طه، و (هل أدلكم على أهل بيت) الآية 12 من سورة القصص، و(هل ندلكم على رجل) الآية 07 من سورة سبأ.

[62]- للتوسع في هذه النظرية ، ينظر السيد إبراهيم، نظرية الرواية، دراسة لمناهج النقد الادبي، في معالجة فن القصة، ص، 26، وما بعدها، مط، دار قباء، للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1998م.

[63]- الآية 14 من سورة سبأ.

[64] مكي درار: ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، 1433هـ-2012م، ص101.

[65]- عبد القادر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص42، تح، رضوان الداية، وفائز الداية.

[66]- ابن منظور ، لسان العرب، ج11، ص248، ع2، س22.

[67]- نفسه، ج، ص249، ع1، س15.

[68]- الجاحظ البيان والتبيين، ج1، ص61.

[69] مكي درار: ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، 1433هـ-2012م، ص102.

[70]- يشير إلى حديث ابن سينا في قوله : (ولان بين اللفظ والمعنى علاقة ما).

[71]- أبو نصر الطوسي، شرح الإشارات والتنبيهات لأبي علي لحسن بن سنا، ص108، هامش 1.

[72] مكي درار: ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، 1433هـ-2012م، ص106.

[73]- الآية 36 من سورة الإسراء.

[74]- فردينا ندي سوسير، محاضرات في الالسنية العامة، ص 138.

[75]- نفسه، ص 88 و139

[76]- موريس ابو نصر، إشارة اللغة ودلالة الكلام، أبحاث نقدية، ص24، مط، الزلفا، بيروت، لبنان، ط1، 1990م.

[77] [77] مكي درار: ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، 1433هـ-2012م، ص108.

[78]- الخليل بن احمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص42و43، باختصار، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هنداوي، مط، محمد علي بيضون، بيروت لبنان، ط1، 2003م

[79] مكي درار: ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، 1433هـ-2012م، ص109.

[80]- في مثل: السواد والبياض.

[81]- الآية 47 من سورة الحجر.

[82]- في هذا الجانب، يلتقي مفهوم الضدية الحديثة، مع مفهوم الوزن الصرفي العربي الأصيل ، ولكنه غير معتمد، في دراستنا العربية الدلالية الحديثة.

[83]- هذه ثنائية أخرى، ويمكن أن تسمى ثنائية السلب، في مقابل الإيجاب فيما سبق في مثل : كريم/ بخيل، من جهة وعظيم/ رفيع من جهة أخرى.

[84] [84] مكي درار: ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، 1433هـ-2012م، ص111.

[85]-الآية 14 من سورة سبأ

[86]- الآية 45، من سورة الفرقان.

[87]- الآية 40 من سورة طه عليه السلام.

[88] ...

[89] مكي درار: ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، 1433هـ-2012م، ص115.

[90]- أشرنا إلى هذه الفكرة من قبل، وقلنا سنعود إليها، وها نحن عندها.

[91]- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص63 تح، عبد الله درويش.
[92] مكي درار: ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، ص116.
[93]- ابن جني ، الخصائص، ج2، ص134و135، تح علي النجار.
[94]- نفسه، ص145و 146.
[95] مكي درار: ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، 1433هـ-2012م، ص116.
[96] مكي درار: ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، 1433هـ-2012م، ص121.
[97] مكي درار: ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، 1433هـ-2012م، ص124.
[98]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص34.
[99]- ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص247، ع1، س10، دار صادر، بيروت، ط4، 2005م.
[100] مكي درار: ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، 1433هـ-2012م، ص124.
[101]- الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص60.
[102]- أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، إعداد سليمان الصالح، ص223، مط، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط2، 2007م.
[103] مكي درار: ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، 1433هـ-2012م، ص125.
[104]- هذا عنصر مهم ومفيد في البحوث الدلالية وهو (القصد).
[105] مكي درار: ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، 1433هـ-2012م، ص126.
[106]مكي درار: ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، 1433هـ-2012م، ص126.
[107] مكي درار: ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، 1433هـ-2012م، ص131.
[108]- أبو البقاء الكفوي، معجم الكليات، ج4، ص301، ع2، بتصرف.
[109]- الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ص122.
[110] مكي درار: ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، 1433هـ-2012م، ص132.
[111]- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص289.
[112]- نفسه، ص289.
[113] مكي درار: ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، 1433هـ-2012م، ص133.
[114]- أبو عمرو، عثمان الداني، المحكم في نقط المصاحف، ص12.
[115]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.
[116]- نفسه، ج1، ص13.
[117]- جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم العربية وانواعها، ج1، ص 71 و72.
[118] مكي درار: ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، 1433هـ-2012م، ص135.
[119]- الكتاب يعرف باسم (مثلثات قطرب) حققه ودرسه لسانيا، رضا السوسي، مط، دار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ط1، 1978م.
[120]- أبو علي الحسين بن سنا، الإشارات والتنبيهات، ج1، ص187.
[121] مكي درار: ملامح الدلالة الصوتية في المستويات اللسانية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، 1433هـ-2012م، ص137.